A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.6
2 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

SEP 7 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد تراكسلر (نائب الرئيس)	(إيطاليا)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

- خطاب السيد الياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية
- خطاب السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا
- المناقشة العامة [البند ٩ من جدول الأعمال] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ألقى كلمة كل من :

السيد فان دين بروك (هولندا)

السيد بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السيد دوماس (فرنسا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

خطاب السيد الياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيس : تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية .

اصطُحب السيد الياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحّب في الامم المتحدة برئيس الجمهورية اللبنانية ، السيد الياس الهراوي - الذي يمثّل لبنان الواحد المتحد وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس الهراوي : سيدي الرئيس ، يتوجه لبنان هذه المرة إلى منظمتكم وقد نجح في مواجهة حروب قاسية وأزمات شرسة بفضل تعلّق اللبنانيين بوطنهم ، وإرادتهم الواحدة ، ومؤازرة الاشقاء والاصدقاء ، ودعم منظمتكم ودفاعكم عن حقه في السيادة والاستقلال والسلام .

فاسمحوا لي بأن أتوجه إليكم بتهانيّ لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين ، وخصوصا انكم تمثلون المملكة العربية السعودية التي تشدها إلينا أوثق عُرى الصداقة والود والاخوة ، والتي سجل لبنان لها ، ويسجل بالامتنان والتقدير ما قدمته وتقدمه بقيادة خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبدالعزيز ، من كريم الدعم والمؤازرة في مسيرة السلام والإنقاذ ، وأن أنوّه بنجاح رئاسة سلفكم للدورة السابقة للجمعية العامة ، واسمحوا لي بأن أسجل تقديري لسعادة الامين العام لما أولى لبنان من اهتمام صادق ولما اتسمت به المنظمة الدولية بقيادته من دور مميز في تعزيز التضامن الدولي . كما يطيب لي أن أرحّب بالدول الجديدة التي انضمت إلى هيئة الامم المتحدة .

اؤكد لكم اليوم أن لبنان خرج من مسلسل الحروب المفرضة والمفروضة ، واخذ يستعيد ثقته بنفسه ، ويعود إلى العالم حضورا ودورا .

ذلك أن التزامنا بتطبيق "وثيقة الوفاق الوطني" نصا وروحا مكّن حكومتنا المركزية خلال أشهر قلائل من أن تثبت سلطة الدولة : فتم فتح المناطق بعض على بعض ، وعادت البلاد إلى وحدتها ، والتف المواطنون حول دولتهم . وجرى حل الميليشيات ، وعطّل دور سلاحها من خلال عمل الدولة على استئصال أسباب الحرب ، وبات لا سلاح إلّا سلاح الدولة اللبنانية .

وانجز انتشار الجيش اللبناني ، والقوى الامنية الشرعية ، في العاصمة والمناطق ، وقد باشر الامتداد إلى جنوبنا الصامد ليتولى ، إلى جانب القوات الدولية المؤقتة ، المشكورة على كل تضحياتها ، مهمة بسط السيادة الوطنية هناك .

وباشرنا بتعويم مؤسسات الدولة تمهيدا لإعادة بنائها على ضوء الحاجات الملحّة ، واخذنا في إحياء العمل السياسي الوطني على قاعدة الديمقراطية واحترام المعتقدات في إطار سيادة القانون والسلامة العامة ، وانجزنا الإصلاحات ، وادخلنا تعديلات دستورية اتت اكثر تجاوبا ومبادئ الحرية والعدالة والمشاركة .

إن العالم إذ ينهج اليوم سياسة التكتلات الكبرى والتعاون والتلاقي ، على نحو انطلاقة أوروبا ١٩٩٣ ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومجلس التعاون بين دول الخليج العربي ، واتحاد المغرب العربي ، فإن اللبنانيين يملكون من العراقة ما يجعلهم في طبعهم وفي طبيعتهم أهل انفتاح . من هنا جاء إبرام معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا على قاعدة الاحترام المتبادل لسيادة كل بلد واستقلاله . وفي هذا الإطار لا يسع لبنان إلا أن ينوه بالتضحيات الجسام التي قدمها الرئيس حافظ الاسد لمساعدتنا على دفع مسيرة الوفاق ودعم سلطة الدولة .

هذه بعض إنجازات نقلت لبنان : من اليأس إلى الامل ، من الفوضى إلى النظام ، من التشرذم إلى الوئام ، لان شعبنا ، شعب السلام والبناء ، يتوق بطبعه إلى الوفاق في إطار الديمقراطية واحترام الحريات . لقد قامت الدولة في لبنان فعاد ينعم

بالاستقرار الامني . ولكننا لا نزال نعمل على إنهاء رواسب الازمات التي تفاقمت على ارضنا ، ومنها أزمة الرهائن التي نتجت عن التسيب الامني ، وتغييب السلطة الشرعية اللبنانية عن مناطق واسعة في أراضيها لسنوات ، فكان لبنان في طليعة الذين أدانوا هذه الظاهرة لانها تتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا وابسط مبادئ القانون وحقوق الإنسان ، حتى غدا لبنان بالذات رهينة هذه القضية ومضاعفاتها في الاوساط الدولية ، وتؤكد الحكومة اللبنانية عزمها على التعاون مع الجميع من أجل وضع حد نهائي لها . وهو ما أثبتته حين تصدت لمحاولة إعادة الفلتان من جانب المتضررين من نجاح مساعي الإفراج عن الرهائن والمعتقلين والاسرى .

لقد حققت حكومة لبنان أغلب بنود وثيقة الوفاق الوطني ، هذه الوثيقة التي اجمع عليها اللبنانيون ، في الطائف بمؤازرة جامعة الدول العربية والاشقاء وفي طليعتهم أعضاء اللجنة العربية الثلاثية ، وبدعم كل الاصدقاء ، وحظيت أيضا بتأييد دولي وعلى الاخص دعم الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي . لكن يبقى من بنود هذه الوثيقة العمل على بسط سيادة الدولة في الجنوب اللبناني بواسطة قواها الذاتية وفقا لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) وقد جاء يصون حق لبنان في وجه اجتياح إسرائيل لاجزاء من الجنوب والبقاع الغربي ، والذي بفعله أرسلتم القوات الدولية المؤقتة لتأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية فورا إلى ما وراء حدودنا المعترف بها دوليا ، وتأمين عودة سلطة الدولة اللبنانية في تلك المنطقة .

ليس غريبا أن نطالب بتطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) مصرّين على الفصل بين قضية جنوب لبنان وقضية الشرق الاوسط ، وملتزمين بما يجمع عليه الاشقاء ، وميسرين لكل مسعى دولي من أجل السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الاوسط . نريد حقنا . إن أبناءنا في الجنوب يعانون وطأة الاحتلال الإسرائيلي ، وهم يتعرضون باستمرار للاعتداءات المباشرة التي تهدد حياتهم وممتلكاتهم وحقوقهم الإنسانية الاساسية . كفى ما دفعنا عن غيرنا ثمن حروب ومآس .

إن لبنان هو وطن العيش معا ، وسلام لبنان سلام للجميع .

ولكل شعب حق مقدس في أرضه ، ولأرضنا نحن في لبنان قدسية خاصة بنـــا ، إذ ان التركيبة اللبنانية المتنوعة ، التي هي مفخرته واطلالته على العالم ، متجذرة فـــي التراب اللبناني ، ومرتبطة جنوبا وشمالا وشرقا وغربا برابط لا يخضع للتفكـــك ، ولا يسمح بالاجتزاء . إن انطلاقة مسيرة السلام التي بدأنا تبقى مبتورة إن لم تنسحـــب القوات الإسرائيلية انسحابا كاملا غير مشروط من لبنان المتمسك باستقلاله الناجـــز وسيادته الكاملة غير المنقوصة .

كيف يمكن القبول بأن تطبق منظمتكم قرارات مجلس الأمن الدولي في الشرق الأوسط ضد دولة تحدت القرارات الدولية ، ولا تطبق القرار الدولي لمصلحة لبنان الذي لـــم يعتد مرة ، وفي وجه إسرائيل التي استمرت تتحدى هذا القرار ثلاثة عشر عاما باستمـــرار جيشها جاثما فوق جزء من أرضنا الغالية ؟

إن استجابة منظمتكم لمطلب لبنان يعرب عن إيفائها بالتزاماتها تجاه بلدي ، ويكرس صدقية قرارات مجلس الامن ، خصوصا انها كانت طلبت من لبنان في العام ١٩٨٩ السير قدما في تنفيذ اتفاقية الطائف التي تلحظ مراحة تطبيق هذا القرار .

إن لبنان العضو المؤسس في منظمة الامم المتحدة ، والمشارك في صوغ شرعة حقوق الانسان ، مؤمن بالشرعية الدولية ، وحريص على أن يعمل من خلال التزامه بمبادئها وبمواثيقها .

إن الوضع الخطير في الشرق الاوسط ما زال يشكل مصدر تهديد للسلم والامن الدوليين ، والفلسطينيون المقيمون على أرضهم يعانون من الممارسات التعسفية ، إضافة الى توجيه الهجرة اليهودية الكثيفة الى اسرائيل ، وإلى تلكؤ اسرائيل في تسهيل الحل للقضية الفلسطينية وإعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير ، بل أن تعنت اسرائيل في منح مساعي السلام الفرصة الطبيعية رغم الانفتاح العربي الشجاع يجعل من الخطأ الاعتقاد بأن سلما دائما وعادلا وشاملا يمكن أن يقوم على الظلم والقهر .

ولبنان الذي عانى الكثير من الصراع العربي الاسرائيلي بعامة ، والصراع الفلسطيني الاسرائيلي بخاصة ، يجد نفسه معنيا بعملية البحث عن تسوية شاملة وثابتة وعادلة في منطقة الشرق الاوسط . فالنموذج اللبناني المبني على التنوع والحوار والانفتاح يشكل قدوة للتعايش الخلاق في المنطقة .

الآن وقد ترسخ الامن وعادت الثقة بلبنان ، حافزا لعودة المهاجرين اللبنانيين الى وطنهم الام ، نتطلع الى دعم الاشقاء والاصدقاء لخططنا الإعمارية . لا يمكن للسلام أن يقوم خارج مسيرة انمائية تكفل كرامة الانسان وتآلفه مع الاخر .

لقد هدمت الاحداث الدامية المرافق الحيوية ، وأصابت القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية للإنتاج ، وأخذت خزينة الدولة ترزح تحت وطأة الديون ، وتراجعت طوال السنوات الخمس عشرة الماضية موارد اساسية من الدخل الوطني كالسياحة والخدمات ، كما انعكست الازمات الاقليمية ، وآخرها حرب الخليج ، اضرارا على لبنان .

لذلك تواجه الحكومة اللبنانية تحديات كبيرة على كل المستويات ، لكنها عازمة على إعادة الامور الى طبيعتها ، يحفزها الى ذلك ثقتنا بالاقتصاد اللبناني الحر الذي نعتمد عليه في مسيرة الإعمار وعودة الازدهار ، وبالدور الفاعل لرجال الاعمال اللبنانيين المقيمين والمنتشرين في العالم ، وثقتنا بتجاوب منظمتكم والمنظمات الدولية الاخرى مع لبنان .

إننا بصدد رسم الخطوات الاولى لإنماء لبنان كله بدءا بإعادة تعمير بيروت ، عاصمتنا ، والعمل على إعادة المهجرين الى بيوتهم وارزاقهم وقراهم .

إن بيروت ، المركز الثقافي والتجاري في الشرق الاوسط ، تنادي التوظيفات العربية والاستثمارات العالمية للعودة الى كل لبنان إسهاما في إعادة إعماره . لقد تلقى لبنان مساعدات من بعض الاشقاء والمنظمات ، لكنه يتطلع الى إنشاء الصندوق الدولي لإعمار لبنان ، وإلى إسهامكم والمنظمات الدولية والدول الصناعية فيه .

وإذا بدا العالم يتفرج أحيانا على بلدي يتخبط في الازمات طوال خمسة عشر عاما فكيف يعقل أن يبقى يتفرج على لبنان وهو يواجه تحديات إعادة إعماره .

إن قرار لبنان بإنهاء حالة الحرب ، والتصدي لما نتج عنها هو شهادة على قدرته على الانبعاث والتجدد . واللبناني الذي ما حل في أرض الامريكتين وافريقيا وأوروبا والخليج واستراليا إلا مسهما في إعمارها يستحق منكم أن تشاركوا معه في مسيرة البناء . والمجتمع الدولي لم يتخلف يوما عن تامين المساعدة للبلدان المتضررة من الحروب . أليس وجوب التضامن مع الدول المصابة وإعانتها على النهوض هو في أساس أسباب إنشاء منظمتكم وفي طليعة أهدافها ؟

إن لبنان يتطلع الى بناء عصر سياسي جديد ، عشية القرن الحادي والعشرين ، ينهض بمسؤولية التعاون من أجل دفع الترقي الانساني على أسس الإخاء واحترام حق الآخر بالحرية والامان والازدهار . فلبنان السلام يحمل بعدا حضاريا مميزا في منطقته وفي العالم ، وهو في مصلحة أشقائه والسلام العالمي .

وفي كل الظروف لن يتهاون لبنان في النضال من أجل الحرية والبناء والسلام . إن السبيل الى مستقبل إقليمي زاهر هو التعاون من داخل نظام جديد أخذت ملامحه تتجلى في القرارات العربية الشجاعة ، كما هو نابع من صميم حضارتنا المميزة بالتفاهم والتنوع والتحرر ، ومن تسليم الجميع بضرورة إرساء المستقبل على قيم الاستقرار والحرية والكرامة .

إن الاتفاقات الاخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحد من الاسلحة الاستراتيجية هي خطوة هامة باتجاه تحرير الانسان من الرعب النووي . ونأمل بتطوير هذا المسار ليشمل الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، وجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

كذلك فإن الاتجاه الى حل المشاكل الاقليمية بالحوار والانفتاح في بقاع مختلفة من العالم ، والذي توج بالنجاح في عدد من الحالات ، يؤكد التأييد الاجماعي لهذه الجهود ، ويوطد الثقة بدور الامم المتحدة المتزايد في إيجاد الاطر الملائمة والدينامية اللازمة لتطبيع الاوضاع التي استعصت على الحل لسنوات طويلة .

وهنا يحرص لبنان على تأكيد إسهامه ، خلال التسعينات ، في العمل باتجاه المزيد من التعاون بين الأمم ، وعلى مختلف الصعد والمجالات .

بعد خمسة عشر عاما من الموت اليومي ، وطني لم يمت . إنه يخرج أكثر عزما على الاستمرار . إنه ماثل في ضمير العصر مثالا لإرادة الحياة ، حاملا رسالة الصفح والتلاقي ، معيدا حقيقة أن اللبنة مصدر اعتزاز له وللعالم ، فاللبنة ليست رديف العنف والتقاتل ، بل هي فعل بناء وإبداع وتكامل .

الرئيس : أما وقد انتهى اليأس في لبنان وعاد الأمل القوي وانتهت الفوضى واستقر النظام فيه وانتهى التشرذم وحل الوئام على أرضه ، فإنني باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية للخطاب الذي تفضل بإلقائه منذ قليل وللكلمات الرقيقة التي تفضل بالاشارة إليها عن بلدي والتي تفضل بتوجيهها إليّ شخصيا .

اصطحب السيد إلياس الهراوي ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا

الرئيس : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوريا ، فخامة السيد روه تاي وو .

اصطُحب السيد روه تاي وو ، رئيس جمهورية كوريا ، إلى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية كوريا فخامة السيد روي تاي وو ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس روه (تكلم بالكورية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : منذ ثلاث سنوات اسعدني أن انقل إلى الجمعية العامة من هذه المنصة بالذات بعض المشاهد المنعشة والمثلجة للصدر من الالعاب الاولمبية في سيول . وقد أوحى الرياضيون من جميع انحاء العالم برؤيا ملهمة عن الوئام العالمي الذي يتسامى عن تجزئه العرق والدين والايديولوجيا .

بعد ذلك بقليل ، اجتاحت التغييرات الثورية انحاء العالم . وإذ ننظر اليوم حولنا ونقيّم هذه التغييرات ، فإننا نسلّم ، بحق ، بما أحرز من تقدم نحو المثل الاولمبي الاعلى الا هو "عالم مسالم واحد" .

ومن دواعي فخري اليوم أن اقف هنا من جديد ، وهذه المرة بوصفي رئيسا لدولة عضو في الامم المتحدة . وهذا بالنسبة إليّ يمثل تعبيرا هاما عن موجة التاريخ الجديدة . فمنذ ٤٣ عاما ، قدمت جمهورية كوريا اول طلب رسمي لتصبح عضوا في الامم المتحدة . واولئك الذين يقدرون العقود التي كان علينا أن نتحلى فيها بالصبر ربما سيتفهمون الحماس الذي يظهره الشعب الكوري في هذه المناسبة .

فإلى الذين دعموا وشجعوا انضمامنا إلى هذه الهيئة ، وإلى الذين عملوا وتحدثوا باسمنا طوال السنوات التي لم يكن لدينا خلالها مقعد في هذه الجمعية العامة ، أتقدم بالامتنان المخلص الذي يكنه الشعب الكوري البالغ عدده ٤٣ مليون نسمة .

واليوم أصبح نظام الحرب الباردة الذي حرمنا من الدخول في عضوية الامم المتحدة ، أثرا من آثار الماضي .

ومن العمال في حركة التضامن في جدانسك ، الذين رفعوا راية الإصلاح في بولندا ، إلى الحكومة الشجاعة في بودابست ؛ ومن الجماهير التي استلهمت الحرية وملأت ساحة فاكلوفسك في براغ إلى مواطني المانيا الشرقية سابقا ، الذين دمروا حائط برلين ، فإن هؤلاء جميعا لم يحرروا انفسهم فقط ولكنهم فتحوا الطريق إلى سلم عالمي حقيقي . وبالقضاء على العقبات المادية التي أنكرت عليهم حريتهم ، اسقطوا أيضا الحواجز التي قسمت البشرية إلى معسكرات معادية تؤدي حتما إلى المجابهة والمنافسة .

ومما لا شك فيه كانت الإصلاحات السوفياتية هي التي فجرت هذه التغييرات الضخمة . بيد أن هذه التغييرات استلهمت كذلك إنجازات الامم التي حققت الرفاهية على أساس قوة الحرية وقيم الفردية . إنني أشارك بشعور عميق بالارتياح ، من هذه النتيجة ، مع جميع الذين اشتاقوا حقا إلى العيش في عالم يعيش حقا في وئام . كما أنني أشيد بشجاعة الذين جعلوا ما كان يعتبر غير ممكن في الماضي ، حقيقة واقعة .

سيدي ، أتوجه لكم بالتهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة السادسة والاربعين ، وأعرب عن ثقتي في أن هذه الدورة ، ستحقق تحت رئاستكم ، إنجازات مثمرة وعظيمة .

اعتقد أنه من الامور الهامة إنه إلى جانب جمهورية كوريا ، أصبحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أيضا ، عضوا في هذه المنظمة . وفي الوقت الذي يشترك معنا فيه أشقاؤنا في كوريا الشمالية في المسيرة نحو السلم والتوحيد ، فإنني أقدم لهم التهاني القلبية لانضمامهم إلى المنظمة .

لقد سعت جمهورية كوريا منذ وقت طويل إلى انضمام الكوريتين إلى عضوية الامم المتحدة ، اعتقادا منها بأن هذا هو النهج الحقيقي لتحقيق السلم والتوحيد في شبه الجزيرة الكورية . لأن استمرار المواجهة عديمة النفع ورفض اعتراف كل منهما بالاخرى لن يؤدي إلا إلى إدامة المأساة المؤلمة للانقسام الوطني . ولهذا السبب فإن دخول كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في عضوية الامم المتحدة يعد نقطة تحول هامة في

العلاقات بين الكوريتين منذ تقسيم بلادنا في عام ١٩٤٥ . وبصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي ، فإن الكوريتين تلتزمان الآن بميثاق الامم المتحدة وتضطلعان بالمهام التي تقع على عاتق جميع الاعضاء بغية صيانة السلم العالمي .

وبعد أن شغل ممثلو كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية مقاعدهم جنبا إلى جنب في قاعة السلام هذه ، فإننا نثق في أن صفحة جديدة من التوفيق والتعاون ستبدأ في شبه الجزيرة الكورية .

قد يعيش الشعب الكوري في ظل نظامين مختلفين ولكننا لن ننسى أبدا أننا أمة واحدة . ولئن كانت العضوية المنفصلة للكوريتين في الامم المتحدة تبدو غير سليمة فهي خطوة انتقالية هامة على طريق الوحدة الوطنية .

لقد استغرقنا أكثر من ٤٠ عاما للانتقال من مقعد المراقب إلى مقعد العضوية ، واستغرقت الدولتان الالمانيتان ١٧ عاما لضم مقعديهما في الامم المتحدة . وآمل الا ننتظر طويلا حتى يصبح للكوريتين مقعد واحد . إن الكوريتين سيفتحان ، في قاعة السلام هذه ، طريقا جديدا للحوار والتعاون ، سيؤدي إلى الوحدة الوطنية .

لقد انهار نظام الحرب الباردة الذي أدى إلى مأساة التجزئة الإقليمية في كوريا . ونحن الآن نسعى لتحقيق التوحيد الوطني سلميا دون استخدام القوة العسكرية ، وبطريقة مستقلة على أساس تقرير المصير ، وبطريقة ديمقراطية وفقا للإرادة الحرة للشعب الكوري . ويحدوني الامل بأن جميع أعضاء الامم المتحدة سيشجعون ويؤيدون الجهود الكورية للمشاركة في تقدم البشرية صوب عالم أكثر سلما عن طريق تحقيق الوحدة الوطنية .

يتعرض العالم اليوم لتغييرات تاريخية هامة . إن النظم التي قمعت الحرية والكرامة الإنسانية تنهار والمآسي الناشئة عن الايديولوجيات العقائدية آخذة في الزوال في كل مكان . وفي جميع أنحاء العالم تسعى الامم إلى تخطيط مصائرها . والمهم حقا في هذه العملية هو أن التاريخ يتغير ليس بقوى الثورات الدموية ولكن بقوة العقل وبالإرادة الحرة . إلا أن التغير الكبير بدأ توا . وهذا التغير التاريخي يفتح

المجال لفرص كثيرة كما انه مصدر أمل للبشرية كلها . ومع ذلك فالطريق أمامنا طويل وشاق حتى نصوغ العملية التي تجري حاليا في نظام جديد للسلم العالمي .

إن الازمة السياسية السوفياتية الاخيرة تعتبر دليلا واضحا على هذه الحقيقة . لقد صدم العالم بأكمله في تلك الايام الثلاثة العصيبة . وعاش في حالة من الاسى والرعب . بيد أن المواطنين الشجعان في موسكو واجهوا هذه الازمة ووضعوا الازهار في فوهات مدافع الدبابات . والواقع أن انتصار هؤلاء المواطنين يعتبر انتصارا لجميع الشعوب المحبة للحرية والسلام في العالم . ومرة أخرى تنبه العالم إلى أن السلام لا يتجزأ حقا .

ينبغي لنا أن ندرك أن أية محاولات للإصلاح ، حتى وإن كانت صغيرة ، تتطلب عنصرا من التضحية والالم . وفي حالة الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية فإننا نعلم انها تشرع الآن في إجراء إصلاحات في أسسها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الذي تبتعد فيه عن نظام السيطرة الكاملة الذي ساد جميع جوانب حياتها منذ عقود ، فإن صعوبات وتكاليف إنشاء هياكل جديدة لا بد أن تكون هائلة حقا .

إننا جميعا ندرك أن أمم العالم ، أنفقت قدرا باهظا من مواردها ، في فترة الحرب الباردة على الامن الوطني والاستعداد العسكري . والآن يبشر بنجاح الإصلاحات الراهنة بتحقيق فوائد للعالم بأسره تتمثل في السلام وسوف ننعم بهذا النصيب من السلم فترة طويلة مقبلة .

ونظرا لأن فوائد السلم يشارك فيها الجميع فمن المنصف أيضا أن يشارك الجميع أيضا في الاعباء والتضحيات ، وبالتالي فإنني أدعو جميع الامم الغنية أن تقدم الدعم النشط والمساعدة إلى البلدان التي كانت لديها نظم اقتصادية مخططة مركزيا ، في انتقالها إلى الديمقراطية واقتصادات السوق الحرة .

ونظرا للقيود التي تفرضها الحرب الباردة ، تعين على الشعب الكوري أن يتحمل تضحيات كبيرة طوال فترة ما بعد الحرب . ولذلك فإننا نتوق أكثر من أي أمة على الارض إلى عالم يسوده السلام .

وبصفتنا أمة نشأت منذ جيل واحد فقط من انقاض الحرب ، وأمة ديمقراطية فتية تزداد رفاهية ، تشعر جمهورية كوريا بتعاطف خاص صوب الديمقراطيات التي بدأت تظهر وتفهم من خبرتها وتجربتها الاحتياجات الملحة التي تواجه هذه الامم بصفة عامة ، واعني بذلك تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية واحدة بعد الاخرى .

إن كوريا ليست دولة غنية أو متقدمة النمو ، ولكننا مستعدون لتقديم الدعم لجهود الإصلاح ليس في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي فحسب ولكن في جميع أنحاء العالم ، كما أننا مستعدون للتعاون معها بأحسن ما نستطيع .

في كلمتي أمام الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، أعلنت أن السلم الدائم سيخيم على العالم في اليوم الذي سنحول فيه السيوف إلى محاريث في شبه الجزيرة الكورية . وقد قلت هذا لأن أراضينا كانت لا تزال مبتلية بمحن ومصائب لا يمكن وصفها ، انبثقت عن الحتميات الدولية للقرن العشرين ، ولأن النير كان لا يزال حول رقابنا .

إلا أن تحولات هامة طرأت على المناخ الخارجي المحيط بشبه الجزيرة الكورية إبان العام الماضي . وحتى قبل أن تبدأ حركات الإصلاح التي عمت العالم بأسره ، بادرنا إلى تجاوز حدود الحرب الباردة . ومن ثم أقمنا علاقات دبلوماسية مع بلدان أوروبا الوسطى وأوربا الشرقية ومع الاتحاد السوفياتي أيضا . كما ابتدأنا علاقات تبادل وتعاون متبادل مع جارتنا الصين .

وعلى مدى النصف السابق من القرن ، كانت علاقات كوريا مع هذه البلدان مقطوعة رسميا ، وغالبا ما اتسمت عمليا بالمواجهة . إلا أننا نشعر الآن ، مع علاقات الصداقة والتعاون الجديدة ، باندفاع موجات التاريخ المعاصر . وفي الواقع ، اكتشفنا قوة المصالحة . ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن اليوم الذي سيحل فيه السلام وستتحقق الوحدة آت إلى أراضينا أيضا ، على الرغم من تقسيم الأرض والتهديد العسكري الماثل .

بدخول الكوريتين إلى الأمم المتحدة نكون قد بدأنا مرحلة جديدة من التعايش . والآن تتمثل مهمتنا في أن نبني على هذا الأساس علاقات إيجابية لا بد وأن تؤدي في القريب العاجل إلى إحلال السلم والهدوء والوحدة الوطنية . ولتحقيق هذه الغاية ، اقترح على حكومتي الكوريتين الموافقة على التدابير الثلاث التالية ، وتنفيذها بحذافيرها .

أولا ، ينبغي للكوريتين أن تستعيضا عن معاهدة الهدنة الهشة بهيكل دائم للسلم . فحتى في هذه اللحظة ، يواجه ما مجموعه ١,٧ مليون جندي مدججين بالسلاح بعضهم البعض في شبه الجزيرة الكورية ، ويتركز وجودهم على طول ٢٥٠ كيلومتر على طول المنطقة المنزوعة السلاح . قد يكون هذا مفاجأة للبعض ، ولكننا ما فتئنا نعيش في ظل

ظروف اللاسلم واللاحرب غير المستقرة هذه على مدى الاربعة عقود الماضية . وعلى ضوء هذا الواقع المقلقل أعتقد أنه ينبغي للكوريتين إبرام اتفاق سلام ، وبذلك ينبذان استخدام القوة ضد بعضهما البعض ، كما ينبغي لهما أن تواصلا التقدم نحو تطبيع العلاقات الثنائية في جميع الميادين .

واقتراحي الثاني أنه ينبغي لكلا الجانبين أن يسعيا ، ليتسنى تخفيف خطر نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية ، إلى تخفيض التسلح تخفيضا معقولا ، وذلك بدءا باتخاذ تدابير تستهدف بناء الثقة المتبادلة . ولإزالة خطر المجابهة العسكرية من شبه الجزيرة الكورية ، لا بد لكوريا الجنوبية والشمالية من الاتفاق على عدد من تدابير بناء الثقة العسكرية ، بما في ذلك تبادل المعلومات العسكرية ، والإخطار المبكر بإجراء المناورات الميدانية والتحركات العسكرية ، وتبادل أفرقة مراقبين دائمين لمنع وقوع هجمات مفاجئة .

وفي المقام الاول ، إن تطوير الاسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية سيمثل خطرا لا على السلم في شمال شرقي آسيا فحسب ، بل في جميع أنحاء العالم . يتعين ألا تستخدم الطاقة الذرية أبدا لأغراض عسكرية مدمرة ؛ ويتعين أن تستخدم فقط للأغراض السلمية التي تعزز رفاه البشرية بأسرها .

نظرا لأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الموقعين على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فإنه ينبغي لها أن تتخلى فورا عن تطوير أسلحة نووية وأن تُخضع دون شروط جميع موادها ومرافقها النووية للتفتيش الدولي . ومتى تخلت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن تطوير الاسلحة النووية ، ومتى أخذت بتدابير بناء الثقة بين كوريا الجنوبية والشمالية ، فإنني على استعداد لإجراء مناقشات مع كوريا الشمالية لا بشأن تخفيض القوات التقليدية فحسب ، بل بشأن القضايا النووية في شبه الجزيرة الكورية أيضا .

أخيرا ، وعلى صعيد أكثر إنسانية ، ينبغي للكوريتين أن تضعا نهاية لعهد الانفصال وأن تستهلا عهدا جديدا للتبادل الحر للمنتجات والمعلومات والناس . ويوجد

على شبه جزيرتنا اليوم ما يزيد على ١٠ ملايين كوري يعيشون منفصلين عن عائلاتهم وعن من يحبونهم نتيجة لتقسيم الأرض في عام ١٩٤٥ . وهؤلاء يحرمون حتى من أبسط حقوق الإنسان المتمثلة في معرفة ما إذا كان آباؤهم وإخوانهم وأخواتهم مازالوا على قيد الحياة أم لا ، ناهيك عن تبادل الرسائل والاتصالات الهاتفية .

إنني لا أعتقد أن بوسعنا الكلام بصورة مجدية عن تحسين العلاقات بين الكوريتين وعن بناء الثقة المتبادلة دون أن نحل أولا هذه المشكلة الإنسانية الملحة . وتماما كما هو الحال في الممارسة العالمية بين جميع الدول المتحضرة ، يتعين على الكوريتين أن تفتح كل منهما أبوابها أمام الأخرى وأن تضمن حرية السفر والاتصال والتجارة .

يجب أن نعزز العلاقات الأساسية بحل القضايا التي تهم الطرفين ، بما في ذلك التبادل والتعاون بين الكوريتين وكذلك القضايا السياسية والعسكرية ، وذلك من خلال الحوار والمفاوضات .

في الشهر القادم ، سيجتمع لأول مرة ، منذ أن أصبحت الكوريتان عضوين في هذه المنظمة ، وفدا الحكومتين في جولة رابعة من المحادثات الرفيعة المستوى بين الشمال والجنوب . إنني آمل مخلصا أن تتمخض هذه المحادثات عن اتفاق بشأن المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الكوريتين .

في الآونة الأخيرة ، جرى تبادل محدود بين الكوريتين في مجالات مثل الرياضة والثقافة والتجارة . وعلى الرغم من صغر هذه التبادلات فإننا نثمن هذا التقدم . ومن جانبنا ، سنبذل قصارى جهدنا للنهوض بعلاقة إزدهار مشترك ، تُقدم من خلالها كل من الكوريتين إلى الأخرى مساعدة للتنمية المتبادلة . وجمهورية كوريا تقف على استعداد للسعي بنشاط لإقامة تعاون اقتصادي مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في جميع المجالات ، بما في ذلك التجارة والسياحة والتنقيب المشترك عن الموارد في باطن الأرض ، وإقامة مصانع مشتركة .

أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الشعب الكوري يعيش كمجتمع قومي واحد لما يزيد على ٣٠٠ ١ سنة . وبالتالي ، وسرعان ما يبدأ التبادل والتعاون ، فإن ظروف الاندماج السياسي لشطري كوريا ستنضج بسرعة فائقة ، نظرا لتجانسنا التاريخي . إنني أعتقد أن شبه الجزيرة الكورية يجب ألا تبقى الأرض الوحيدة التي تقسمها الحرب الباردة . ففي الوقت الذي تتلاشى فيه جميع حواجز التقسيم ، يتعين أن يكون توحيد كوريا مسألة وقت ليس إلا ، وأن تكون مسيرة طبيعية للتاريخ . وستكون كوريا الموحدة أرضا للحرية والسعادة لجميع السكان ، وستصبح دولة مكرسة لتعزيز السلم العالمي ورفاه البشرية بأسرها .

يود الشعب الكوري أن يرى السلم وقد حل لا في شبه الجزيرة الكورية فحسب ، بل في جميع مناطق النزاع في العالم . ويسرني أن ألاحظ دلائل حقيقية على إحراز التقدم في جهود صنع السلام في مناطق عديدة من العالم ، بما فيها الشرق الأوسط وكمبوديا وأنغولا والصحراء الغربية وأمريكا الوسطى . وإنني أشعر بتشجيع كبير وأنا أرى الأمم المتحدة تقوم بأدوار رائدة في هذه المجالات ، وأود أن أعرب عن تقديري للأمين العام ، خافيير بيريز دي كوييار ، على تفانيه في جهوده .

إلى جانب الجهود الرامية إلى الحيلولة دون نشوب صراعات إقليمية وإزالة أسبابها الجذرية ، ينبغي لنا أن نعزز وندعم تدابير الأمن الجماعية . والحرب الأخيرة في منطقة الخليج أكدت أن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة القادرة على فرض سلطة القانون ودعمها في المجتمع الدولي المعاصر . إننا نؤمن أن السلم والعدالة سيسودان العالم بأسره في ظل النظام الدولي الجديد الذي سيتعزز عندما تُنحي الدول خلافاتها جانبا وتنضم إلى تحالف في الاجراء الذي تتخذه الأمم المتحدة .

بالطبع ، يذكر أعضاء هذه الهيئة أن جمهورية كوريا تمكنت من البقاء والحفاظ على كرامتها بفضل أول اجراء أمن جماعي من جانب الأمم المتحدة . والآن ، كدولة عضو في الأمم المتحدة ، سنشارك بنشاط أكبر في جميع مساعي الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية النزاعات سلميا ، وإلى انفاذ العدالة الدولية . لا يمكن إحلال السلم إلا إذا

ساد اقتناع عام بأنه لا ينبغي للدول أن يهدد بعضها البعض وأن بوسعنا في الحقيقة أن نعيش في هدوء . لن يكون بمقدورنا أبدا أن نحقق السلام ما دمنا نجعل أمننا يعتمد على قوة الاسلحة المرعبة التي يمكنها أن تحول هذا العالم إلى رماد في لحظة .

لقد اختفت الآن المجابهات التي أدت إلى توازن الرعب . وإننا نرحب بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونأمل أن تؤدي إلى تسريع مفاوضات الحد من الاسلحة في جميع أنحاء العالم .

وتؤيد جمهورية كوريا تماما القضاء الكامل على جميع الاسلحة الكيميائية ، وهي على استعداد للانضمام إلى أية اتفاقية دولية بمجرد ظهورها . وفي هذا الصدد ، أعتقد أنه ينبغي لبلدان شمال شرقي آسيا أن تلقي الآن نظرة جديدة وتتخذ نهجا جديدة صوب مسائل الحد من التوترات وتحديد الاسلحة في هذه المنطقة .

ويقال إن السلم يعني شيئا أكثر من عدم وجود الحرب . وبغية ضمان السلم الحقيقي والدائم يتعين علينا أن نزيل مصادر الصراع الاساسية . وفي الوقت الذي يتجاوز فيه العالم أسباب الخلافات الايديولوجية يتعين علينا أن نزيل كل حواجز التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الاصل الوطني . لذلك أرحب بالجهود الايجابية المتخذة في جنوب افريقيا والرامية إلى اقامة مجتمع ديمقراطي متحد وخال من التمييز .

ولقد خلصت اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية في تقريرها النهائي إلى أن السلم لا يمكن أن يسود في المناطق التي يسودها الفقر . ونظرا لان الشعب الكوري مر بتجارب مماثلة ، فإننا نتعاطف مع البلدان المنكوبة بالفقر ونتفهم تماما المشاكل التي تواجهها حاليا والمتمثلة في الفقر والجوع والتخلف والديون الخارجية . ونظرا لأن جمهورية كوريا قد تحولت من بلد متخلف إلى بلد صناعي حديث خلال جيل واحد ، فإننا يمكن أن نصبح نموذجا تحتذيه البلدان النامية برسالة مفادها أنهم أيضا يمكن أن ينجحوا متى توفر لهم الوقت والعزيمة الوطنية .

لقد كان بلدي منذ ٣٠ عاما مجتمعا زراعيا فقيرا ، وكان نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي لا يتجاوز ١٠٠ دولار . واليوم أصبحت كوريا بلدا يحتل المرتبة الثالثة عشر في حجم التجارة ، والمرتبة الخامسة عشرة في اجمالي الناتج القومي في العالم . ويرجع الفضل في التنمية السريعة التي حققتها كوريا إلى حد كبير إلى مزايا اقتصادات السوق الحر وانفتاح المجتمعات الديمقراطية .

وقد كانت السوق العالمية الكبيرة بمثابة مشتل للتنمية لصالح الشعوب المجدة ولمشاريع الاعمال المبتكرة . وواصل الشعب الكوري بذل جهوده لتحقيق المزيد من

التقدم . واشتركت بلدان كثيرة بالاضافة إلى الأمم المتحدة ذاتها في تقديم المساعدة في عملية تنمية كوريا ، وأصبحنا بذلك شركاء نعمل معا من أجل تحقيق الرخاء للجميع .

واليوم أصبحت جمهورية كوريا في مرحلة تتوسط الطريق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وعلى ذلك نأمل في أن نرد المساعدات التي تلقيناها من البلدان الاخرى في سائر أنحاء العالم ، وذلك بالاضطلاع بدور فعال في حل المشكلة العالمية القائمة بين الشمال والجنوب . وبالاضافة إلى تمكين البلدان النامية من مشاطرتنا في خبرتنا ودرايتنا الفنية سنسعى إلى القيام بدور همزة الوصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من خلال تعزيز المبادلات العالمية والتعاون وتيسير تدفق السلع الاساسية ورأس المال والمعلومات .

ويتعين على البلدان المتقدمة أن تقدم مساعدة فعالة إلى البلدان النامية بغية تخفيف حدة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية . ولا يمكن لهذه التدابير وحدها أن تحل مشكلة الشمال والجنوب من أساسها . وعلى ذلك نحن نشجع البلدان المتقدمة على المضي قدما في عملية التخصص الصناعي الافقي فيما بين الدول وذلك بتعجيل عملية إعادة تكيف هياكل صناعاتها المحلية . وعليها علاوة على ذلك أن تمتنع عن احتكار المعلومات والتكنولوجيا .

وبغية مساعدة النمو الاقتصادي للبلدان النامية ينبغي فتح الاسواق العالمية على مصراعيها ، وتشجيع التوسع في المبادلات التجارية . وينبغي أيضا عدم تشجيع الاتجاهات صوب الحمائية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الخالصة ، وعلى المجتمع الدولي أن ينتهج موقفا أكثر ايجابية نحو حل هذه المشاكل الحرجة في إطار منظومة الأمم المتحدة . وعلينا أيضا أن نعمل معا في التصدي للتحديات العالمية الخطيرة كالاتجار في المخدرات ، والارهاب ، والاضرار البيئية .

إننا نقترب الآن من مشارف قرن جديد . ولقد شهد القرن العشرون عددا كبيرا من الانجازات التي تتجاوز بكثير بكل تأكيد ما تحقق خلال الالف سنة السابقة . إلا أن ذلك القرن كان في نفس الوقت فترة محن تفوق الوصف ومآسي جلبتها الحروب والمجابهات والمظالم واللاعقلانية . ومع اقتراب القرن الحادي والعشرين يبدأ الجنس البشري عهدا

جديدا يسوده السلم والعقلانية . وتتمثل موجات المد التاريخي التي لا يمكن مقاومتها اليوم في الموجات التي تدفعها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وقيمة الفرد .

ويسود هذا العهد الجديد الذي تهل تباشيره علينا الاحترام المتبادل فيما بين الأمم ، وتحسم فيه الصراعات بالوسائل السلمية . وقد أدت الفتوحات الثورية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وخصوصا في ميادين النقل والمعلومات والاتصالات إلى تحويل العالم إلى قرية عالمية يستطيع فيه بنو البشر السعي لتحقيق الرخاء المشترك كجيران .

ويتطلع الجنس البشري منذ فجر التاريخ إلى اقامة مجتمع مسالم على هذا الكوكب المضطرب . ولم يعد هذا التطلع مجرد حلم ، بل إنه أصبح هدفا واقعيا . ويتعين على كل أمم العالم ، بوصفها شركاء في السعي لاحلال السلم وتحقيق الرخاء المشترك ، أن تفتح مجتمعاتها وتوسع مجالات التبادل والتعاون فيما بينها لبناء هذا المجتمع المسالم . وأعتقد أن الأمم المتحدة ، بوصفها المنظمة المركزية للسلم العالمي ، قادرة تماما على إنجاز هذه المهمة التاريخية من خلال التنفيذ الدقيق لنص وروح الميثاق .

إن جمهورية كوريا ، بوصفها عضوا كامل العضوية في هذه الهيئة العالمية ، لتعتز بانضمامها إلى مجتمع الأمم العالمي في الاضطلاع بمهمتنا المشتركة الرامية إلى تحقيق أحلام البشرية . وقد نطلب منكم أن تساعدونا وتتفهمون مشاكلنا . ولكننا نهتم أيضا اهتماما كبيرا برفاه الشعوب الاخرى .

ونحن نجدد هنا التزامنا بالأمم المتحدة . وسنمضي قدما مع كل الأمم الاخرى في خدمة القضية التي ترعاها هذه المنظمة . وستضطلع جمهورية كوريا من الآن فصاعدا بدور رائد في بناء عالم يكون نعمة للأجيال القادمة ، عالم أكثر حرية وأفضل أمانا وأسعد حالا ، وقبل كل شيء عالم يسوده السلم .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أتوجه بالشكر إلى فخامة رئيس جمهورية كوريا للخطاب الذي تفضل بإلقائه منذ قليل .

أُصطحب السيد روه تاي وو رئيس جمهورية كوريا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس : أود أن أذكّر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ستقفل قائمة المتكلمين غدا الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٨/٠٠ .

السيد فان دين بروك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها . واسمحوا لي أولا أن أتقدم لكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة القلبية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وإنني على ثقة من أن حكمتكم وخبرتكم خير ضمان لنجاح هذه الجمعية العامة .

إننا نحيي قبول استونيا ولاتفيا وليتوانيا في عضوية الامم المتحدة وهم أعضاء سابقون في عصبة الامم . كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية . ونأمل أن يدلل انضمامهما إلى الامم المتحدة على تحسن العلاقات المتبادلة بينهما لصالح الشعب الكوري . وإننا ، إذ استمعنا إلى البيان البليغ الذي أدلى به رئيس جمهورية كوريا ، نشعر حقا أنه يعد بالخير بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الكوريتين . كما نرحب بحرارة بانضمام جزر مارشال وميكرونيزيا إلى أسرة الامم المتحدة .

إننا نعيش أزمنة رائعة تلعب فيها الامم المتحدة دورا حاسما . وقد اتخذت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مواقف وإجراءات مشتركة إزاء العديد من المشاكل التي تواجهنا اليوم . وقد تم توضيح هذه المواقف بالتفصيل في مذكرة تعمم الآن في هذه القاعة كجزء من بياني هذا . وهذا سيسمح لي بالتركيز على عدد أقل من المسائل .

إن فشل الانقلاب العسكري في الاتحاد السوفياتي في الشهر الماضي يؤكد على أن حقبة جديدة في الحياة السياسية الدولية قد بدأت . وامتدت الثورة الديمقراطية التي اكتسحت اوروبا الوسطى والشرقية في العامين الماضيين الى قلب الشيوعية . وقد تم التمهيد لهذه الثورة من قبل سياستي إعادة البناء الاقتصادي والانفتاح اللتين انتهجهما الرئيس غورباتشوف . ولكن عندما حاولت القوى الرجعية أن تعيد نظاما زائلا وغير عادل جوبهت بمقاومة باسلة وعتيدة من المواطنين السوفيات وزعمائهم المنتخبين . وانتصرت الديمقراطية في النهاية شكلا ومضمونا . ولابد من تعزيز هذا النصر وضمانه عن طريق إضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي على هياكل الدولة ومنح سلطة أكبر إلى المجتمع السوفياتي .

وفي أعقاب هذه التطورات بدأت العلاقات الدولية تتسم بشكل متزايد بقيم ومسؤوليات مشتركة . فالحكومة الممثلة للشعب تؤدي إلى قيام حكومة محلية مسؤولة وسلوك دولي مسؤول . والحكومة الديمقراطية تعني ضمنا حكومة مسؤولة عن أفعالها ليس أمام مواطنيها فحسب بل أمام مواطني الامم الاخرى أيضا . وهنا فإننا نتناول جوهر ميثاق الامم المتحدة .

والعراق حالة تثبت هذه النقطة ولو بشكل مغاير . فإن أعمال العدوان التي يقوم بها في الخارج تعكس افتقار حكومته إلى الشرعية . وإن الطريقة التي أهدر بها النظام العراقي بطريقة عشوائية دماء مواطنيه في مغامرات عسكرية خارجية تجد تجسيدا حيا لها في قمع توق الشعب العراقي إلى الحرية . ومن ثم ، فإن الحكومات القائمة على القمع تؤدي إلى قيام حكومات غير مسؤولة . ولا تزال الامم المتحدة تمارس بحق ضغطا شديدا على حكومة العراق لكي يكف عن سياساته المتهورة . وأبدى المجتمع الدولي في الوقت ذاته استعداده لأن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الانسانية للشعب العراقي وذلك في قراري مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) . وإن عدم الامتثال لهذين القرارين لن يضر إلا الشعب العراقي بصورة مباشرة وستتحمل حكومة العراق المسؤولية الكاملة عن ذلك .

وحيث أن الديمقراطية واحترام الحريات الاساسية يشهدان نهضة كبيرة ليس في أوروبا الشرقية فحسب وإنما في مناطق أخرى من العالم فقد بدأ العالم يلمس امكانيات جديدة للتعاون الدولي والتكامل الإقليمي ونظاما عالميا أكثر عدلا واحتراما للقانون . ويعد تعزيز واصلاح الامم المتحدة من المهام الملحة التي يتعين علينا القيام بها بغية مواجهة هذه التحديات . مع ذلك ، ليست كل الامور في هذه الاوقات المفعمة بالامل تبشر بالخير . فهناك مناطق ودول عديدة ، بما في ذلك الديمقراطيات الجديدة المنبثقة ، لا تزال تواجه نزاعات وأوجه عدم استقرار خطيرة . ويحدونا أمل وطيد في أن يؤدي تحرير الجمهوريات ويقظة المشاعر الوطنية في الاتحاد السوفياتي الى تعزيز عملية التغيير الديمقراطي السلمية في هذا البلد .

وفي الوقت ذاته ، وعلى الرغم من أن بعض النزاعات بدت وكأنها في طريقها الى التوصل الى حل مرض ، نجد أن نزاعات أخرى لا تزال تتفاقم في مناطق أخرى من العالم أو بدأت بالظهور الآن . وعلاوة على ما تسببه هذه النزاعات من ألم لأولئك المعنيين بها مباشرة وما تشكله من خطر بالنسبة للأمن الإقليمي فهي تلقي عبئا ثقيلا على العالم أجمع . فإن عدد الأفراد الذين يطلبون اللجوء في بلدان أخرى ، على سبيل المثال ، أخذ يتزايد بشكل سريع . وهذه المشكلة لا يمكن إلا أن تزداد خطورة إذا ما اقترنت هذه الصراعات باستمرار الظروف الاقتصادية في التدهور . وإن العالم عرضة لهذه التأثيرات شاء أم لم يشأ . وفي عالم أكثر تكافلا ومجزأ في نفس الوقت نحن بحاجة إلى تحمل مسؤولياتنا المشتركة .

اسمحوا لي أن أنتقل الى أوروبا أولا . إننا في هذه القارة العريقة نأمل أننا قد تعلمنا بعض الدروس من تاريخنا الطويل الحافل بالصراعات الدموية والنضال الوطني .

وإننا ننوي أن نتخذ في المجموعة الأوروبية خطوات حاسمة هذا العام صوب مزيد من الاتحاد الاقتصادي والسياسي وبصرف النظر عن المنافع الاقتصادية المباشرة التي ينبغي أن تحصل عليها دول المجموعة الأوروبية فمن الواضح أن الدوافع الأساسية سياسية . فقد تمسكنا بما قاله جان مونيه ، أحد الآباء المؤسسين للمجموعة الأوروبية الذي علمنا ألا نتقاتل على الحدود الوطنية وألا نعيرها أهمية من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي المتزايد لكي يصبح في مقدورنا أن نزيلها بالكامل في نهاية المطاف . ويعد هذا الإلهام السياسي ضمانا قويا بألا تنغلق المجموعة الأوروبية على نفسها . وبدلا من ذلك ، فقد عقدنا العزم على أن نظل متفتحين ومستعدين للاضطلاع بدور مسؤول في المجالين الاقتصادي والسياسي في أوروبا وفي العالم بأسره على حد سواء . وليست مبادراتنا الأخيرة بشأن يوغوسلافيا إلا تجسيدا على هذا الموقف . فقد عقدت المجموعة الأوروبية مؤتمرا حول يوغوسلافيا وفي إطاره لجنة للتحكيم في لاهاي منذ ٧ أيلول/سبتمبر . كما تقوم المجموعة الأوروبية إلى جانب أربعة بلدان أخرى مشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار .

وسوف تشابر المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها على بذل جهود الوساطة . وليس المقصد من وراء ذلك استبقاء وحدة لم يعد لها وجود ولا فرض أي مصير على شعوب يوغوسلافيا التي تملك وحدها حق تقرير هذا المصير . بل أن الدول الإثنتي عشرة ترجو بدلا من ذلك المساعدة على تحاشي عملية تجزئة عنيفة وجامحة تنبع من مشاعر المرارة والكراهية ومن العصبية القومية والعرقية ، وهي ذات الامور التي جلبت على قارتنا والعالم أجمع في الماضي العار وإراقة الدماء والمعاناة الجمة .

فحيثما استقر الرأي في يوغوسلافيا على إقامة هياكل سياسية جديدة لنتركهم يتفاوضون ويبقون في الامر من خلال الحوار السلمي . ولتجر تلك المباحثات في ظل الاحترام الكامل لحق تقرير المصير وأيضا للشواغل المشروعة المتعلقة بكفالة الحماية الكاملة لحقوق الاقليات ، وهو ما يعد واجبا أساسيا لاي حكومة مسؤولة . إن الدول الإثنتي عشرة لن تعترف بأي تغيير للحدود عن طريق القوة وهي تناشد المجتمع العالمي أن يتخذ موقفا مماثلا . وستظل الدول الاثنتا عشرة تلح على وجوب الالتزام التام بمبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة .

إن جهودنا الرامية الى ايجاد حلول مناسبة لتلك الازمة كانت لتكتسب قوى كبيرة لو أيدها مجلس الامن والمجتمع الدولي بأسره لاسيما وأن استمرار الازمة يشكل في رأينا تهديدا للسلم والامن الدوليين .

ولقد فرضت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء بها حظرا على توريد السلاح إلى يوغوسلافيا إلى أن يكف استخدام مبدئي الدفاع عن النفس وحماية الاقليات كذريعة للتوسع والقهر . وبالنظر إلى استمرار عمليات خرق اتفاقات وقف إطلاق النار يستلزم الامر في رأي الدول الاثنتي عشرة قيام مجلس الامن بغرض حظر الزامي على امدادات الاسلحة بموجب الفصل السابع من الميثاق بغية إنهاء العنف في تلك المنطقة . ويمكن القول بوجه أعم أن كلمة مجلس الامن المسموعة من شأنها ، في رأينا ، إذا صدرت معربة عن التأييد الكامل للجهود الإقليمية المبذولة أن تسهم بالتأكيد في إحراز نتيجة ايجابية .

ونحن على اقتناع بأن التسوية السلمية للمسألة اليوغوسلافية سيكون لها أثر ايجابي على الصراعات التي لها طبيعة مماثلة والتي يمكن أن تنشب في مناطق أخرى . ومن ثم فإننا نناشد جميع القادة والأطراف والشعوب في ذلك البلد وقف العنف والتعاون معنا بغية انجاح مؤتمر يوغوسلافيا تحت اشراف المجموعة الأوروبية وبرئاسة لورد كاربنجتون مما يحقق صالح الجميع في يوغوسلافيا وكي يعم السلم والاستقرار قارتنا .

في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وضعت الدول الأوروبية والأمريكية الشمالية الأعضاء البالغ عددها ٣٨ دولة قواعد لسلوك الدول تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتجاوزها في الوقت نفسه من حيث النطاق والالتزام . فميثاق باريس المبرم في قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يوضح الاجماع الديمقراطي الجديد في أوروبا الذي يعتبر حقوق الإنسان مفتاح عملية تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية . ويبين من الأحداث التي وقعت مؤخرا في الاتحاد السوفياتي أن تلك ليست مجرد شعارات على ورق ولكنها تشكل بالنسبة لعدد متزايد من الناس حقيقة نابضة بالحياة . وهكذا فإن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها تصرفت وفقا لميثاق باريس عندما أدانت الانقلاب السوفياتي باعتباره يفتقر الى الشرعية ووقفت في جانب المعارضة الديمقراطية . ولذا فإن تعزيز مؤتمر الأمن والتعاون وأوروبا ليس بجوانبه المعيارية فحسب بل وأيضا بآليته المعنية بإدارة الأزمات ، يتصدر جدول أعمال الدول الإثنتي عشرة . وبهذه الطريقة نأمل خدمة الأمن والرفاهة على الصعيد الإقليمي إلى جانب الوفاء بالالتزامات الواقعة علينا بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

تقتضي المسؤولية المشتركة في عالمنا المعاصر أكثر من مجرد تحسين الهياكل والمؤسسات والعادات القديمة إلا أن ذلك التحسين ، على ضرورته ، لن يكفي ، ما لم نحاول أيضا استحداث أساليب فكرية جديدة . واسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض الأفكار في هذا الصدد .

إننا في حاجة الى أن تسلك الدول فيما بينها سلوكا ينم عن قدر أكبر من ادراك المسؤولية على أن تكون أولى قواعد ذلك السلوك الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها حسبما تنص المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . فهذه القاعدة ليست بالتأكيد عديمة الجدوى إذ أنه إزاء خرقها قد لا يسع أي دولة أن تقف مكتوفة الايدي ، وهو ما جسده ، لحسن الحظ رد فعل المجتمع الدولي حيال أزمة الخليج . بيد أن الامن على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب أكثر من مجرد الامتناع عن العدوان . فالامن يستمد الدعم من تحطيم حواجز الريبة ، والنهوض بالتبادل التجاري والاتصالات ونقل المعلومات ، وعن طريق التدفق الحر للبشر والقيم والافكار - وقصارى القول عن طريق انفتاح مجتمعاتنا . ومما يزيد أيضا من تعزيز الامن التفاعل مع شواغل الغير* .

وفي المجال العسكري ، يجدر بنا أن نبدي ادراكا للمسؤولية بالانخراط في عمليات تحديد الاسلحة وخفض الاسلحة . وبناء الثقة . ولابد من إكمال الترتيبات الإقليمية باتفاقات عالمية وهو الامر الذي تظهره الحاجة الملحة الى اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، التي يعد عام ١٩٩٣ أقصى موعد لإبرامها . وبنفس القدر من الاهمية ، يجب تنفيذ اتفاقية عام ١٩٧٨ الخاصة بالاسلحة البيولوجية والتكسينية على نحو أكثر فعالية . وينبغي للمؤتمر الاستعراضي المنعقد حاليا إرساء أساس ماكن لهذا الغرض .

لقد أثبتت الاحداث في منطقة الخليج ، مرة أخرى ، بوضوح لا لبس فيه أن الامر يستلزم مزيدا من الشعور بالمسؤولية في مجال نقل الاسلحة . ومما يذكر في هذا الصدد أن المجلس الاوروبي حدد معايير مشتركة تستند اليها السياسات الوطنية المتعلقة بالصادرات من السلاح . وإننا لنأمل أن يجري في ظل الاتحاد السياسي ، مزيد من التنسيق لسياساتنا الوطنية . ولما كان الامر يقتضي العمل على نطاق أكثر عالمية فإننا ، جنبا إلى جنب مع دول أخرى من بينها اليابان - سنقدم مشروع قرار إلى هذه

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تراكسلر (ايطاليا) .

الجمعية يلتمس التسجيل الدولي لعمليات نقل الاسلحة يهدف تشجيع ضبط النفس من خلال زيادة المصارحة .

أما عن المسألة الهامة المتمثلة في نزع السلاح النووي ، فإننا نرحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الاسلحة النووية الاستراتيجية طويلة المدى . فهو يمهد السبيل حتى لإجراء مزيد من التخفيضات في ميدان الاسلحة النووية . ولقد تأكدت مجددا عالمية مبدأ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وفعالية نظامها بالإعلان عن انضمام بلدين رئيسيين مثل فرنسا والصين اليها . ونحن نرحب أيضا بجنوب افريقيا كطرف جديد . وإننا لنشير بارتياح الى أن الاتحاد السوفياتي أعطى تأكيدات بأنه سينشئ ضمانات ضد الانتشار النووي مواكبة لإعادة هيكلة العلاقات بين حكومته المركزية وجمهوريات الاتحاد .

ولكي نجد الحل لعدد متزايد من المشكلات العالمية أو حتى للتهديدات الموجهة للبشرية ، علينا أن نضطلع بقدر أكبر من المسؤولية ، ولا سيما في مجالي التنمية والبيئة .

فالافتقار للتنمية الاقتصادية ، الذي يؤدي الى الفقر المدقع ، لا يعد لعنة فحسب تحل بالملايين من الناس الذين يعانون منه ، وإنما هو وصمة أخلاقية ، ويمثل عبئا على تنمية العالم ككل وتهديدا محتملا لاستقراره . وحالة كثير من البلدان الافريقية تثير القلق بشكل خاص . ويركز جدول أعمال الامم المتحدة الجديد لافريقيا عن حق على تخفيف الديون ، وتدفق الموارد ، والوصول الى الاسواق بشكل أفضل . وهو يبين في ذات الوقت أن على الحكومات تنفيذ الجانب الذي يخصها من عقد التنمية ، بأن تحسن أداءها ، وتحرر اقتصاداتها ، وتسمح بالمشاركة الجماهيرية والتعدد السياسي ، وتولي اهتماما لجميع جوانب حسن الإشراف .

وتحتاج البلدان النامية ، بما فيها البلدان الاشد فقرا الى التجارة كما تحتاج الى المعونة . وهذا ليس أقل الاسباب أهمية لضرورة ألا تخفق جولة أوروغواي للمفاوضات في اطار الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . وعلينا أن نفتح الابواب في العالم أمام التوسع في تبادل السلع والخدمات ومقاومة إغراء الحمائية . وما من شك في أن ذلك ليس سهلا دائما ، ولكن عن طريق التوصل الى الحلول الوسط المعقولة من جانب جميع الاطراف ، يصبح في مقدورنا تحقيق النجاح . ومن المؤكد أن المجموعة الاوروبية ستبذل كل ما في وسعها . وتقدم مناقشاتها حول إصلاح سياستها الزراعية المشتركة مؤشرا واضحا على ذلك .

والنمو الاقتصادي الذي لا يأخذ في الاعتبار التوازن البيئي يهزم نفسه بنفسه . فالتنمية ينبغي أن تكون قابلة للاستمرار . وينبغي أن تدمج المشاكل البيئية بشكل كامل في العملية الاقتصادية . ويمثل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في العام المقبل فرصة فريدة لإحراز تقدم ملموس في هذا الميدان ، سواء في معالجة المشاكل البيئية التي تعوق التنمية أو في تناول المسائل البيئية

العالمية مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي . وما زال هناك كثير من العمل يتعين القيام به في اطار اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، من أجل التوصل الى اتفاق له أهميته في ريو دي جانيرو . وهناك عقبات كثيرة لا يمكن التغلب عليها فيما يبدو ، مع وجود دورة واحدة متبقية للجنة ، وخاصة العقبات المتعلقة بالتمويل الاضافي ونقل التكنولوجيا . ونحن بحاجة لان نعطي لهذه العملية قوة دفع جديدة على المستوى السياسي للحفاظ على الزخم والالتزام . وفي بياننا المشترك أمام اللجنة الثانية سنخوض في هذا الموضوع على نحو أعمق .

وما زالت الكوارث في مختلف أجزاء العالم ، سواء الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الانسان ، تواجهنا بالخسائر في الارواح والتدمير والتشريد . وبينما يبذل المجتمع الدولي بعض الجهد للمساعدة ، فإن بإمكانه أن يفعل ما هو أفضل بالتأكيد . ونحن بحاجة لتعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة للحالات الطارئة لكي نتمكن من إيجاد التنسيق المناسب بين مؤسسات الامم المتحدة ، والبلدان المانحة والمتلقية والمنظمات غير الحكومية . وتحقيقا لهذه الغاية ، تود المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء التعاون مع الاخرين في القيام بمبادرة خلال هذه الدورة للجمعية ، تطالب فيها ، ضمن أمور أخرى ، بتعيين منسق رفيع المستوى تابع للامم المتحدة ، وإنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات وإنشاء صندوق للطوارئ . ونتطلع في هذا السياق الى تقرير الامين العام الخاص بهذا الموضوع .

وهناك مجال آخر الى مسؤوليه معززة الى حد كبير ، ويتعلق بالعلاقات بين الدول ، وخاصة احترام حقوق الانسان . فبالرغم من التقدم الذي أحرز ، ما برحت الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان تجري في كثير من البلدان . ومن ثم فإنها لا تهدد فقط الكرامة الانسانية الغالية في حد ذاتها ؛ وإنما تقوض أيضا فرص التنمية والسلام الداخلي والخارجي . ولقد مضت بالتأكيد تلك الايام التي كان يمكن فيها للبلدان أن تزعم على نحو يمكن تصديقه بأن سجل حقوق الانسان لديها هو مسألة داخلية بحتة . وقد أكد تاريخ الامم المتحدة شرعية الرأي القائل بعكس ذلك .

وسيعزز مؤتمر الامم المتحدة العالمي المعني بحقوق الانسان الذي سيعقد في برلين في عام ١٩٩٣ الى حد بعيد الاحترام الدولي لحقوق الانسان عن طريق التركيز على تحسين تنفيذ القواعد والمعايير القائمة وتوسيع نطاق آليات استعراض الامتثال . ونعتقد ، على سبيل المثال ، أن المقرر الخاص يشكل آلية إشرافية تستحق التطبيق على نطاق أوسع . وتصبح الامم المتحدة ذاتها ، في نفس الوقت ، داعية أكثر مصداقية لحقوق الانسان ، إذا خصصت مزيدا من مواردها المالية الحالية لتحقيق ذلك الهدف . وتؤكد الدول الإثنتا عشرة على الحاجة الى تغيير أولويات الميزانية من أجل تخفيف المصاعب المالية والمصاعب المتعلقة بالموظفين التي يواجهها مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان .

وفي ضوء العلاقات الوثيقة بين حقوق الانسان والديمقراطية ، تؤيد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بشدة قيام الامم المتحدة باستكشاف السبل من أجل النهوض بالعمليات الديمقراطية في انحاء العالم . وقد تتراوح هذه السبل بين الاشراف على إجراء الانتخابات الحرة الى المساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية . وهناك مجال آخر يمكن للامم المتحدة أن تقوم فيه بدور هام وهو يتعلق بحقوق الاقليات . ففي وقت تتعرض فيه الدول للضغوط المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير من بعض قطاعات سكانها ، الامر الذي يؤدي الى تهديد مبدأ السلامة الاقليمية من الداخل ، يكون التفكير الإبداعي الخلاق أمرا مطلوبا بشكل واضح . وللحيلولة دون تفشي فرض الحلول من جانب واحد واستخدام القوة يحتاج العالم إلى إيجاد مبادئ وآليات للنهوض بالحلول التفاوضية والسلمية لتلك المشكلات ترضي كل الاطراف المعنية . ونعتقد أن على الامم المتحدة أن تكثف البحث في هذا الموضوع .

وحقوق الانسان ، هي بطبيعة الحال ، مسؤولية الحكومات الوطنية أساسا . ولكن العالم لا يمكن أن يجلس ساكتا وهو يرى دولة عضو في الامم المتحدة تشيع الإرهاب بين شعبها . ويبين التاريخ أن هذه الاعمال فضلا عن أنها إجرامية ، يمكن أن تعرض السلم والامن الدوليين للخطر إذا لم يتم اتخاذ إجراء بشأنها . وفي الآونة الاخيرة شاهدنا

التدخل من قبل منظمتنا العالمية لصالح حماية حقوق الانسان . وفي أعقاب تحرير الكويت وفر عدد من بلدان التحالف الدولي ملجأ آمنا للأكراد العراقيين الهاربين من القمع ومحاولات الإبادة البشرية من قبل حكومتهم . وهذا الاجراء ، الذي نفذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، تمت متابعته في نفس الوقت عن طريق وزع مجموعة من الحراس التابعين للأمم المتحدة ، بموافقة الحكومة المعنية هذه المرة . وفي المجال الاقليمي ، رأينا أيضا عملية لحفظ السلم اضطلع بها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا أثناء الحرب الاهلية الدموية في ليبريا .

إن هذه التدخلات قد تكون مفتقرة إلى الكمال - فهي لم تنجح في تلافي كل الخسائر في أرواح الأبرياء - ولكنها كانت مفيدة حتما بالنظر إلى المعاناة الإنسانية التي نجحت في وقفها . والمأمول أن تؤدي هذه التطورات مستقبلا إلى تثبيط عزم الحكومات في الحالات المماثلة ؛ غير أننا إن أردنا أن يصبح العالم مكانا أكثر أمنا فسنحتاج إلى ما هو أكثر من حظر العدوان . فالقانون والنظام الدوليان ينبغي أن يرتكزا بقدر واحد على الديمقراطية وعلى احترام الحقوق والحريات الأساسية . ومن الواضح أن هذه المهمة تشكل في المقام الأول تحديا رئيسيا للأمم المتحدة .

إن أيا منّا لا يستطيع أن يتنصل من المسؤولية المشتركة عن أداء الأمم المتحدة . وقد تحسن المناخ السياسي العالمي في السنوات الأخيرة تحسنا جليا لصالح الأمم المتحدة ، وخاصة فيما يتعلق بمهمتها الجوهرية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين . فأصبحت الأمم المتحدة بصورة متزايدة على مستوى الحدث وباتت تؤدي دورا حاسما في المساعدة على حل القضايا الشائكة . وينبغي أن نعزز هذا التطور السار وأن نسعى إلى تقوية المهام السياسية للأمم المتحدة .

ويتيح تزايد فاعلية مجلس الأمن وقدرته على العمل المتناسق الفرصة لممارسة الدبلوماسية الوقائية . فلا ينبغي لنا أن ننتظر خروج الصراعات عن نطاق سيطرتنا وتحولها إلى تهديدات فعلية للسلم والأمن الدوليين . فلما لا يصوغ مجلس الأمن بيانات سياسية تستهدف أن تزيل في مرحلة مبكرة عوامل التوتُّر التي قد تنطوي عليها حالة بعينها ، على غرار ما تلجأ إليه الدول الاثنتا عشرة بصورة متزايدة في سياق تعاوننا السياسي الأوروبي ؟ ولماذا لا يوفد مجلس الأمن أيضا بعثات لتقصي الحقائق إلى مناطق الاضطراب ؟ كما أن مفهوم صيانة السلم - وهو مفهوم تطور في مجمله تطورا سريعا في السنوات الأخيرة - يمكن إعطاؤه دفعة أخرى باستكشاف الإمكانيات المتاحة في هذا الاتجاه أيضا . وبهذه الطريقة يمكن أن تؤدي مشاركة الأمم المتحدة إلى المساعدة على منع النشوب الفعلي للصراعات أو على احتوائها في مرحلة مبكرة .

وبالمثل فإن تزايد الأهمية السياسية لمجلس الأمن توضح أيضا أن فرصا جديدة باتت متاحة أمام الأمين العام كيما يستخدم على نحو أكمل الصلاحيات التي تخولها له المادة ٩٩ من الميثاق . فبوسع الأمين العام أن ينتفع من التغيرات التي طرأت على المناخ الدولي ويستهل داخل مجلس الأمن مناقشات مبكرة بشأن المسائل التي يرى أنها تهدد صون السلم والأمن الدوليين . وبذلك يستطيع مجلس الأمن أن يواصل تحسين قدرته على اتخاذ القرارات .

غير أن تعزيز المهام السياسية للأمم المتحدة ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة من جميع جوانبها على نحو مطرد وحاسم . وقد أشار الأمين العام إلى ذلك عن حق في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة . وينبغي أيضا تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أسفرت دورته الخامسة والاربعون المستأنفة عن دلائل تقدم مشجعة في هذا الاتجاه . كما تحتاج الجمعية العامة لأن تعيد التفكير بشكل جاد في إجراءاتها وأساليبها حتى تصبح أكثر قدرة على توفير التوجيه للمجتمع الدولي .

وأخيرا وليس آخرا ، يعد إصلاح الأمانة العامة أمرا جوهريا ، فيما يبدو ، إذا ما أريد للأمم المتحدة أن تكتسب القدرة والمرونة اللازمتين للتصدي لمهام الحاضر والمستقبل . وينبغي أن يتاح للأمين العام المقبل أن يعمل على هدي من أطر عامة تستهدف تحسين كفاءة الأداء وتحظى بدعم واسع النطاق في الجمعية العامة .

غير أن إعادة التنظيم لن تكفي وحدها لجعل الأمم المتحدة منظمة فعالة . فتوفير قاعدة مالية سليمة أمر يتسم بأهمية فائقة . غير أن الدول الأعضاء لا تفي جميعها للأسف بالتزاماتها المالية . ولذا فإننا نحث جميع الأعضاء على النهوض بمسؤوليتهم ودفع اشتراكاتهم المقررة في موعدها المحدد .

ويمكننا أن نلمح ظهور بعض بوادر الأمل في عدد من الصراعات الاقليمية . فقد أصبح الآن إحلال السلم في الشرق الأوسط مهمة عاجلة . ويصدق هذا بصفة خاصة على الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية . وقد أيّدت الدول الاثنتا عشرة منذ البداية مبادرة الولايات المتحدة الرامية إلى عقد مفاوضات تسير في اتجاهين

متوازيين : بين إسرائيل وجيرانها العرب من جهة وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى . ونحن نرحّب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بيكر وزير الخارجية الأمريكي ونحث جميعا الأطراف على عدم إهدار هذه الفرصة التاريخية المتمثلة في عقد مؤتمر سلام في الشهر المقبل . وتعتزم المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها الإسهام بنشاط في إنجاح هذا المؤتمر .

ويتعين أن تستند هذه المفاوضات ، من حيث مضمونها ، إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى المبدأ الضمني الذي ينطويان عليه وهو "الأرض مقابل السلام" . ويجب تمكين إسرائيل من التمتع بحقها في العيش داخل حدود آمنة معترف بها . ويجب بالمثل أن يتاح للفلسطينيين أن يعبروا عن حقهم في تقرير المصير تعبيرا سليما . وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لتشجيع جميع الأطراف المعنية على التفاوض بحسن نية وتقديم التنازلات من أجل إحلال سلم عادل ودائم وشامل في هذه المنطقة المضطربة . ومما سيسهّل هذه المفاوضات إلى حد كبير أن تتفق بلدان المنطقة على ترتيبات أمنية وتدابير لبناء الثقة . وفي هذا السياق سترحب الدول الاثنتا عشرة بإلغاء القرار الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية الذي أشار إليه الرئيس بوش بالأمس في بيانه أمام الجمعية العامة .

وجنوب افريقيا من مناطق الصراع التي تشهد تطورات تدعو إلى قدر من التفاؤل . فعملية الإصلاح التي يقودها الرئيس دي كليرك قد نقلت البلد نقلة لا جدال فيها إلى مرحلة كيفية جديدة . فقد أزيلت الأسس القانونية للفصل العنصري ، وخاصة بعد إلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان وقوانين الأراضي . غير أن هذا لا يكفي لإقامة مجتمع موحّد ولا عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا . ومما لا غنى عنه أن تبدأ المفاوضات سريعا بشأن إقامة نظام دستوري جديد تشارك فيها على أوسع نطاق ممكن جميع قطاعات المجتمع في جنوب افريقيا . وعلى جميع الأطراف ، ولا سيما حكومة جنوب افريقيا ، أن تساعد على تهيئة مناخ موات لإنجاح هذه المفاوضات . وينبغي للمجتمع الدولي ، الملتزم بالقضاء الكامل على الفصل العنصري ، أن يرصد هذه

التطورات بالطريقة الواجبة . كما ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا ، تشجيعا للتغير البنّاء ، لأن يلغي تدريجيا التدابير التقييدية المتخذة ضد جنوب افريقيا وذلك بقدر التقدم في تنفيذ الإصلاحات .

أما فيما يتعلق بكمبوديا ، فقد شهد العام الماضي تقدما كبيرا نحو إيجاد تسوية سياسية شاملة . ونحن نرحب بوفد المجلس الوطني الأعلى الكمبودي برئاسة الأمير سيهانوك . ونشعر بالسرور إزاء التعاون الذي قام مؤخرا بين الأطراف الكمبودية وندعوها إلى أن تختتم دون إبطاء عملية السلام في الدورة المستأنفة المقبلة لمؤتمر كمبوديا استنادا إلى الخطة التي وضعها الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن . وتؤكد الدول الاثنتا عشرة على أهمية الانتخابات الحرة بوصفها العنصر الجوهري في تلك الخطة التي وافق عليها بالإجماع مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . وأؤكد مجددا أيضا استعدادنا للإسهام في إعادة تعمير كمبوديا وتنميتها فور إنجاز التسوية السياسية .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقديرنا الصادق للأمين العام على جهوده الحثيثة التي يبذلها في سبيل قضية السلم والعدل الدوليين . ومن المؤكد أنه يشعر ، وفترة ولايته الثانية توشك على نهايتها ، بالارتياح إذ يشهد بعض المراعات الذي تعذر حسمها في الماضي وهي تمضي في طريق الحل . ويمكن في هذا الصدد ذكر صراعات كثيرة مثل : قبرص والسلفادور والصحراء الغربية وغيرها . وإنني أشيد ، بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية بالسيد خافيير بيريز دى كوييار الذي وجّه المنظمة على مدى عشر سنوات صعاب بفضل ما يتمتع به من وزن معنوي ومهارات دبلوماسية وقدرة قيادية سياسية . كما أننا ندين له بتحوّل الأمم المتحدة إلى أداء دور حاسم على الساحة العالمية ، مثلما توخى الآباء المؤسسون عندما انشأوا المنظمة منذ ٤٦ عاما . إننا نتمنى له أطيب التمنيات ونتوجه إليه بالتحية بوصفه نصيرا بارزا للسلم .

السيد بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن الاختلاط ببقية المشاركين في مناقشة الجمعية العامة هذه والنظر في وجوههم يجعلان المرء يدرك ادراكا يكاد يكون ملموسا حقيقة أنه ينظر اليوم ، وعن حق تماما ، إلى ممثلي الاتحاد السوفياتي - الذي يحول نفسه بنفسه إلى اتحاد دول ذات سيادة - على أنهم مبعوثون أمة جديدة ، أمة تقف على عتبة عصر جديد تماما في تاريخها السياسي والفلسفي والدولي والقانوني القديم والمعاصر .

لقد شهدنا منذ فترة وجيزة عاصفة تطهير ، أي هزيمة الانقلاب الاجرامي ، وكل ما حدث فيما يتعلق بمجلس نواب الشعب الجديد . واليوم ، أتقدم بعبارات الامتنان العميق إلى كل من أيدوا مقاومتنا للانقلاب . إن تلك الأيام الحافلة من آب/أغسطس قد أقنعتنا أخيرا بشيء واحد ألا وهو أن السعي من أجل الحرية قد أصبح هو القوة الدافعة الأساسية في تطورنا بل وفي تطور المجتمع العالمي بأسره . إن المجتمع الذي يوفر الحماية الكاملة لحريات الأفراد وحقوقهم هو وحده المجتمع الذي يمكن أن يعمه الرخاء ويكون مجتمعا ديناميا .

لقد كان التوق إلى الحرية والديمقراطية موجودا دائما في عقول وقلوب شعبنا . بل إنه بقي بالرغم من عقود الطغيان وانعدام القانون ، وقد بعثت سنوات البرسترويكا فيه الحياة بقوة متجددة وترجمته إلى أعمال محددة . وقد برهنت شجاعة العزل الذين اوقفوا تقدم الوحوش السياسيين الذين عارضوا التفكير الجديد على أن شعوب بلدنا لن تنحني أبدا بعد الآن للقهر . إن احباط الانقلاب الرامي إلى استعادة الحكم الشمولي قد أدى - في جوهره - إلى ثورة غيرت وجه الأمة ، واكتسحت آخر الركائز المتبقية من نظام أشهر افلاسه .

إن فشل الانقلاب كان أيضا انتصارا عالميا لقوى الخير . وقد نجحنا سويا في تلافي خطر عودة الحرب الباردة ، وإزالة العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق التقدم صوب حالة جديدة من التفاعل والمشاركة ، وصوب الديمقراطية وعصر جديد لصنع السلم .

لقد أوجدت التطورات التي وقعت في النصف الأول من هذا العام المتطلبات الأساسية اللازمة لإحداث هذا التغيير .

لقد كانت هناك طفرات في مجالين رئيسيين من مجالات نزع السلاح هما الأسلحة التقليدية في أوروبا والأسلحة النووية الاستراتيجية . وجاري الآن تخفيض الأسلحة ، وذلك بالرغم من أن التفكير الذي كان سائدا في الآونة الأخيرة كان يتمثل في أن تكديس الأسلحة هو على وجه التحديد الذي يضمن الأمن القومي . وكما أوضح الرئيس بوش في خطابه إلى الجمعية العامة أمس ، فإن هذا إنما يبرهن على أن العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وبين الشرق والغرب لم تعد علاقات بين خصوم . إذ أن مثل هذه التخفيضات الكبيرة لا يمكن إلا أن تكون بين شركاء يسلمون بأنهم يتشاطرون المصالح الأمنية بدلا من الصراعات .

ثمة خطوة حاسمة صوب إنهاء الحرب الباردة قد أُتخذت في مجال من أكثر المجالات مقاومة للاتجاهات الجديدة ألا وهو مجال الاقتصاد . ففي اللقاء الذي تم في لندن بين الرئيس السوفياتي وقادة مجموعة السبع وما أعقب ذلك من اتصالات بين الدول السبع وقادة اتحادنا وجمهورياته قد مهد السبيل للتغلب على التجزئة الاقتصادية في العالم واستعادة تكامله وتكافله الاقتصادي وسوقه ونسيجه المالي .

إن عدوان العراق على الكويت قد وضع الوحدة العالمية الوليدة موضع اختبار جدي . فالجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع العالمي ، بما فيها جهود الأعضاء الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، كانت حقا جهودا لم يسبق لها مثيل . ومازال توافق الآراء الذي بزغ في الأمم المتحدة حول الفكرة الرئيسية التي مفادها أن انتهاك السلم أمر غير مقبول ، قائما على ما هو عليه حتى بعد انتهاء الأزمة في الخليج . لقد أدى توافق الآراء هذا ، حقا ، إلى اتخاذ خطوات عملية لحسم قضايا أخرى مشتعلة ، بما في ذلك التحدي الهائل المتمثل في السعي لايجاد تسوية في الشرق الأوسط ، وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات اطلاقها واليوم ، لا يكاد يوجد صراع إقليمي واحد لا يلوح بالأمل في ايجاد حل له في نهاية المطاف .

إن أوروبا التي كانت يوما ما مركزا لحربين عالميتين وحلبة للمجابهة ، تتحول الآن إلى مختبر لأشكال التفاعل الجديدة . ففي واقع الأمر تتجاوز ، بالفعل ، عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الحدود الإقليمية . إن مجتمع عبر القارات الجديد الذي يشكل حزاما من الثقة والتعاون والأمن ينتشر عبر بلدان في أجزاء ثلاثة من العالم أي نصف الكرة الأرض الشاملي بأكمله .

يجري حاليا في آسيا والمحيط الهادئ حوار سياسي وتشترك الأمم والاتحادات الدولية الموجودة في تلك المنطقة في السعي إلى ايجاد آليات لمناقشة المشاكل المشتركة وايجاد حلول جماعية لها . أما في أمريكا اللاتينية ، فإن مجتمع الأمم الديمقراطية والمتسامحة مع بعضها البعض ، على وشك أن يصبح حقيقة واقعة . وفي القارة الافريقية يستعاض بالمفاوضات عن الأعمال العدوانية بل ، وفي بعض الأحيان ، عن أساليب القوة الوحشية .

إن هذا التغيير العالمي الشامل يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالبرسترويكا في الاتحاد السوفياتي . فقبل أحداث آب/أغسطس كان تقدم البرسترويكا داخل البلاد أبعد ما يكون عن أن يكون له أثر دولي . أما الآن وبعد أن سدت هذه الثغرة فيمكن للأنشطة الداخلية والخارجية أن تمضي قدما في طريق واحد متصاعد . إن ثبات واخلاص السيد غورباتشوف رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وشجاعة السيد يلتسين الرئيس الروسي واتخاذه لزمام المبادرة والحركة الشعبية القوية والتضامن الساحق لبقية العالم مكنت ليس فقط من دحر الانقلاب بل أيضا من تفكيك الآليات التي كانت تعوق تقدم البلاد صوب سيادة القانون والمجتمع المتحضر .

وإلى حد ما كان الانقلاب وما اكتنفه من مخاطر هما على وجه التحديد اللذان أديا إلى اتجاه قوي صوب الابتعاد عن المركزية في بلادنا ، إذ أنه في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس حتى ٩ أيلول/سبتمبر ، أعلنت ثماني جمهوريات استقلالها عن الاتحاد . وقد كان هذا هو رد فعلها إزاء الحظر الذي فرضته محاولة الانقلاب ، التي كان هدفها استعادة المجتمع الشمولي .

(السيد بانكيين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد تصدى مجلس نواب الشعب غير العادي في بداية أيلول/سبتمبر لتحدي العصر ، وذلك بوضع هيكل لفترة الانتقال يمكن بمقتضاه - وفقا لما جاء في كلمات رئيس روسيا - للجمهوريات أن تحصل على كل ما يمكنها الحصول عليه من سيادة . والآن وبعد أن تجاوزنا عنصر القسر وأصبحت الجمهوريات ذات السيادة قادرة على تقييم الموقف ، هناك اتجاه متكشف للعيان صوب المركز ، وهو الاتجاه الذي يكتسب زخما .

وما يدل على هذا هو النشاط المكثف الذي يبذله مجلس الدولة ، برئاسة السيد ميخائيل غورباتشوف ، والذي يتألف من رؤساء الجمهوريات . وكان أول قرار لهذه الهيئة هو الاعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث . وفي الجلسة الثانية ، تناول المجلس وأقر الأشكال الاساسية لاتحاد اقتصادي ، يكون مفتوحا لاشتراك أي جمهورية ، بما في ذلك دول البلطيق اذا رغبت في ذلك .

ويعمل مجلس الدولة على اتخاذ تدابير تهدف الى التغلب على المشاكل الحرجة إلى حد ما وهي - أقل ما يقال - مشاكل الامدادات الغذائية والطبية خلال أشهر الشتاء والربيع القادمة . وما فتئت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجمهوريات تعمل بنشاط كبير في هذا الصدد .

ما زالت الوكالات الحكومية للاتحاد بأكمله التي شكلها المؤتمر تواصل عملها في أربعة مجالات أساسية هي : السياسة الخارجية والدفاع وتنفيذ القانون والامن . وتُجرى الآن اصلاحات عسكرية جذرية . وستؤدي هذه الاصلاحات الى اجراء تخفيضات جذرية في النفقات العسكرية التي كانت تشكل طيلة سنوات عديدة عبئا ثقيلا على ميزانية دولتنا .

وبذلك يكون المؤتمر الاستثنائي لنواب الشعب ومجلس الدولة ورئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد أجابوا على التساؤلات التي أثارت القلق على النطاق العالمي . والآن يمكن أن نرى أن الردود كانت بنّاءة وارسلت رسالة ايجابية الى المجتمع الدولي . وفي الوقت الذي يظهر فيه توازن دينامي بين المركز والجمهوريات ، رغم أنه ما زال توازنا هشا ، يمكننا أن نرى أننا نسلك الآن المسار الصحيح على الرغم من الانحرافات أو الانتكاسات التي قد تحدث ، ونتطلع بتوقعات مجددة الى المجتمع الدولي من أجل كل ما يستطيع أن يقدمه لنا من الدعم لإجراء عملية انتقال سريع ولنتبوأ مكانا محترما في أسرة الأمم . وبإعلان ذلك فإنني أؤدي احدى المهام الكبيرة الملقاة على عاتقي في هذه الدورة للجمعية العامة .

يحتاج الاتحاد الجديد ، في هذه المرحلة الحاسمة من تكوينه ، الى دعم المجتمع العالمي ، غير أن المجتمع العالمي بالتحديد هو الذي يعنيه نجاح جهودنا ،

لأن فرص خلق نظام عالمي مستقر وديمقراطي ومتحضر على كوكبنا - كوكب الأرض - الذي ربما يكون الكوكب الوحيد في الكون بأسره - تعتمد على هذا الأمر .

إن رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وزعماء الدول السيادية والجمهوريات السوفياتية يدركون مسؤولياتهم في اطار الاتفاقات والالتزامات الدولية القائمة . وأود أن أؤكد هنا من جديد أن اتحاد الدول السيادية سيكون بمثابة الخليفة المباشر لجميع هذه الالتزامات ، بما فيها الالتزامات التي تعهدنا بها بوصفنا دولة نووية . وما زالت الأسلحة النووية في بلدي تحت سيطرة مركزية فعالة .

تعد عبارة "التحديات الجديدة" موضوعا مفضلا لدى علماء العلوم السياسية . ومنذ وقت ليس ببعيد ، كانت هذه العبارة تعني أمورا مثل الارهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والأسلحة على الصعيد الدولي ، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب ، وتدهور البيئة ، ومشاكل التكيف النفسي الانساني لمعالم التقدم الجديدة . إن عمق وخطورة هذه المخاطر الجديدة فرضت على المجتمع العالمي - وكذلك فعلت إبان الحرب الباردة - أن يبدأ في صياغة ردودا كافية على هذه التحديات الانتقالية . وعلى الرغم من حجم العمل الذي مازال امامنا ، فإن آليات التفاوض تظهر الآن بالفعل ويجري وضع الصكوك القانونية الدولية موضع التنفيذ .

ومع ذلك ، دعونا نعترف لأنفسنا وللبشرية جمعاء ، أن أيا منا لم يكن بالفعل على استعداد لمواجهة مخاطر هذه الفترة التاريخية الجديدة . فقد اجتاحت عواصف كاسحة أرجاء اوروبا الشرقية والوسطى ، تحمل معها البشير بأن الحرية باقية ، وتعيد شعور الكرامة واحترام النفس والإيمان برسالة الانسان السامية على الأرض . وليس من خطأ في الحرية ذاتها أن تعم النزاعات العرقية العالم فجأة كانتشار مرض أُغفل علاجه طويلا . وانطلقت من جديد غرائز قديمة كانت مكبوتة فيما يبدو - غرائز لا مكان لها في البيئة الجديدة . كل هذا يصحبه تهديد بانتشار حالات من الفوضى الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية الصارخة واللاجئين والأمراض .

إن اوروبا التي كانت تبدو أقل القارات عرضة للتقلبات ، أظهرت بصورة مفاجئة قابليتها للاصابة بفيروس الحركات القومية . وبعد تجاوز تقسيم أوروبا دون مواجهة أو

إثارة القلاقل ، وإعادة توحيد المانيا بطريقة سلمية وديمقراطية ، واجهت يوغوسلافيا أزمة ، وهي الآن قاب قوسين أو أدنى من الحرب الأهلية .

لماذا هذه الحالة من عدم الاستعداد لمواجهة هذه المخاطر الجديدة ؟ لقد كنا مشغولين بالقضاء على مسوخ عصر حرب باردة لدرجة أننا لم نضع في الوقت الحسن برنامج عمل ايجابيا من شأنه أن يفي بالتطلعات الوطنية . ومن المؤسف أن الطاقة التي انطلقت نتيجة الوفاق بين الشرق والغرب لم تخدم المقاصد البناءة فحسب ، ولكن ساعدت أيضا الانانية القومية على الظهور من جديد .

لقد أصبحت القومية الآن المهد الرئيسي لنشأة الإرهاب . فالهجوم بمدافع الهاون على داوننغ ستريت ، والاغتيال الخسيس لراجيف غاندي ، وإراقة الدماء التي مازالت مستمرة في ناغورني كاراباخ ، ومناطق أخرى ، تقدم كلها الدليل على ذلك .

يوجد خطر مفاده أن التقسيم الايديولوجي للعالم قد تحل محله محاولات للتقسيم وإثارة العداوات بين البلدان والشعوب والأمم على اسس قومية أو عرقية أو دينية . وقد تكون النتيجة لذلك العودة الى القرن التاسع عشر ولو بسمات جديدة هامة ، مثل التكافل العالمي وأسلحة التدمير الشامل .

فالمشكلة إذا هي كيف نجعل الوعي الذاتي القومي المتنامي يخدم قضية التقدم والحرية والرفاه للشعوب ، وكيف نمنع شعارات الهوية القومية من أن تتحول الى أدوات للسياسات الانفصالية التي تحملنا بعيدا عن التيار الرئيسي للتكامل العالمي ، وتؤدي بنا الى الحكم المطلق المنافي للعقل في الحياة الاقتصادية أو الثقافية .

وعندما تتجاوز الانانية القومية حدود الدولة ، كما كان حال عدوان العراق على الكويت ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتمسك بموقفه المبدئي وأن يتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك التدابير التنفيذية وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وبطبيعة الحال ، ينبغي أن تكون القوة العسكرية الملاذ الاخير . فاستخدام القوة العسكرية حتى في الحفاظ على القانون والنظام الدوليين يعني بالضرورة خطوة الى الخلف بالنسبة للفكر الجديد ، وانتكاسا للاتجاه نحو إقامة نموذج جديد من العلاقات الدولية . واليوم لدى المجتمع الدولي والأمم المتحدة القدرات الكافية لكبح جماح المعتدي ،

أيا كان ، واستعادة العدل دون استخدام القوة العسكرية ، أو استخدامها بالمقدار الملائم وعلى أساس جماعي .

وتوجد أيضا درجة محدودة من الفهم فيما يتعلق بالنزاعات العرقية ذات الطبيعة المحلية البحتة . والقاعدة الذهبية هنا في هذا الصدد هي ألا تحدث أي أضرار على الاطلاق .

وتنشأ المشاكل أيضا في "المنطقة الرمادية" التي تقع بين الصلاحيات الداخلية والمسؤولية الدولية . وبصفة أساسية هذه هي مسألة تعزيز تطوير مبدأ السيادة في القانون الدولي ، كما ينسحب ذلك على الحقائق او المخاطر الجديدة والحاجة الى التفاعل الشامل بين الدول .

وينبغي التوصل الى توافق الآراء على أساس مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ الاساسية من أجل الاستجابة الدولية من جانب المجتمع العالمي لحالات الطوارئ ، وأعني بذلك نوعا من مدونة السلوك المسؤول للدول ، في عصر عالم يتسم بالترابط والتكامل . وهذا التوافق في الآراء ينبغي أن يربط بين مبادئ السيادة وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، مع ضرورة أن تفي الدول بالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الاخرى ، وكذلك ينبغي للامم المتحدة أن تسعى وراء أهدافها في جميع المجالات التي ينص عليها الميثاق .

والهدف الرئيسي هنا هو التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية والدولية ، وفرض معيار عالمي موحد للديمقراطية ينص على حرية الاختيار وأشكال مختلفة من التنمية الاجتماعية والتعددية الاقتصادية والسياسية والسيادة العليا للقانون الدولي وحقوق الإنسان .

إن مشكلة الحرية الفردية بجميع أبعادها تصبح مركزية في السياسات العالمية المعاصرة . وتوفير جميع حقوق الإنسان الأساسية أصبح حتميا من أجل التنمية الوطنية والعلاقات الدولية على حد سواء .

إن أخطر التحديات يكمن في ميدان الاقتصاد العالمي . فالتباينات والاختلالات جزء لا يتجزأ من التقدم الاقتصادي . فمن ناحية وضعت الحرب الباردة حدا للتنافس بين الكتل المتناحرة في التعامل مع العالم الثالث . وإزاء خلفية التكافل ، لا تبقى التنمية مفهوما أحادي البعد بل تتخذ طابعا عالميا . وهذا هو أساس الاقتصاد العالمي المتوازن وتوفير أساس ثابت لحل المشاكل العالمية . ومن الناحية الاخرى ، هناك مخاوف متزايدة بأن العلاقة الجديدة بين الشرق والغرب ستترك العديد من البلدان النامية على هامش الاقتصاد العالمي . وفي الوقت ذاته يتزايد الاستقطاب في العالم الثالث . ويواكب النجاح الاقتصادي في عدد من البلدان الأزمات المتفاقمة والفقر والجوع في أشد البلدان فقرا . ومن المهام ذات الأولوية منع المتناقضات المتراكمة من الانفجار . إن الابتعاد عن المساعدة التي تحفزها الايديولوجية لا ينبغي أن يعني نسيان الذين لا يمكنهم البقاء دون مساعدة خارجية .

وينطبق نفس الشيء على العوامل التي تعيق التقدم صوب الأمن البيئي . لقد أصبحت تشرنوبل كارثة عالمية النطاق ، ولكنها أيضا رمز للتضامن الدولي في الكفاح من أجل البقاء وانتصار للنزعة الإنسانية للعلاقات فيما بين الدول . ومؤتمر تعهدات الأمم المتحدة المعني بتشرنوبل الذي عقد هنا مؤخرا يدلل على ذلك مرة أخرى .

ومن الدروس التي تعلمناها من تشرنوبل والكوارث البيئية الاخرى هو أنه ما من طريقة فعالة لتفادي الكوارث دون التغلب على جمود الممارسات القديمة في مجال

الصناعة . والهدف هو إعادة تكييف هيكل الاقتصاد العالمي بأكمله وجعله آمنا من الناحية البيئية . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق بذل الجهود المتضافرة .

لابد أن تكون العلاقات الدولية الجديدة عالمية . ففي إطار القواعد المعترف بها عموما للسلوك المتحضر ، ينبغي لجميع الأمم ، بغض النظر عن تفضيلاتها العقائدية والسياسية ، أن تحافظ على علاقات عادية وملائمة . فالعداوات المطولة ، ناهيك عن الافتقار إلى الحوار الأساسي بين عدد من الدول ، تولد التوتر في صميم نسيج العلاقات الدولية .

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يسدد الآن آخر ديونه الدبلوماسية الموروثة من الحرب الباردة . ولقد قمنا بتطبيع علاقاتنا مع جمهورية كوريا وشرعنا في عملية شاملة لاستعادة العلاقات العادية مع اسرائيل .

تتطلب وقائع العالم الجديد الأمن المؤسسي والهياكل التعاونية وتحديث الآليات القائمة وإنشاء آليات جديدة إن لزم ذلك . وفي الوقت ذاته ، لا ينبغي أن نتردد بتاتا في التخلي عن بعض الهياكل غير القادرة أصلا على التطور والتي كنا قد أقمناها في الماضي . ولجنة تنسيق السياسة التجارية بين الشرق والغرب تتصدر تلك القائمة .

وينبغي دمج أنشطة المنظمات الدولية المنشأة حديثا والتي أعيدت هيكلتها بغية اضافة الاستقرار إلى أعمدة الأمن الشامل .

إن الخطوط العريضة في هذه العملية حددها المجتمع الدولي في القرار الذي اعتمد في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بشأن تعزيز السلم الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وفي ذلك الوقت ، منذ عامين ، تم التوصل إلى اتفاق مفهومي بالبدء في صياغة المبادئ الجوهرية للعلاقات الدولية المتحضرة في المرحلة الحالية من التاريخ ، التي يشار إليها في بعض الأحيان بالنظام العالمي الجديد .

لعل الأعضاء يذكرون أن هذا القرار كان مبادرة مشتركة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وعندما التقيت بالرئيس بوش صباح اليوم ، أكدنا من جديد على التزام بلدينا بتعاون أوسع نطاقا لتعزيز الأمم المتحدة في هذا المجال وفي المجالات

الاخرى . ويرتكز هذا الالتزام على الاساس الجديد للعلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، التي لم تعد علاقة مواجهة ولا تناحر ، بل علاقة تعاون وصداقة لصالح المجتمع الدولي بمجموعه .

إن فلسفة التضامن الدولي الجديد ، التي بدأت تترجم إلى ممارسة عملية ، تعني إزالة الطابع الايديولوجي من الامم المتحدة . وفي تجديدنا لمنظمتنا يتعين علينا جميعا أن نتخلى ، الآن وإلى الابد ، عن تركة العصر الجليدي ، مثل القرار الكريه الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية .

إن الانتقال إلى المشاركة والعمل الجماعي يبشر بعالمية الامم المتحدة ، من حيث العضوية ومجالات الانشطة على حد سواء . وهذه العملية بدأت بالفعل . ففي هذه الدورة للجمعية العامة انضم أعضاء جدد إلى صفوف المنظمة . ومن ضمنهم دول تختلف من حيث الحجم وعدد السكان . ويبرز تأييدنا لقبولهم في عضوية الامم المتحدة السياسة الخارجية السوفياتية الشاملة القائمة على تطوير العلاقات مع جميع الدول ، بما في ذلك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم .

وبمشاعر خاصة أود أن أهنئ الزملاء الممثلين للدول الجديدة المستقلة وذات السيادة ، جمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا وجمهورية استونيا .

وأرى رمزا خاصا في كون أولى الخطوات في السياسة الخارجية للبلد الذي بدأ مؤخرا عصرا سياسيا جديدا الاعتراف بالاستقلال التام لجمهوريات البلطيق وتقديم التأييد المباشر لانضمامها إلى الامم المتحدة وارتباطها بعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وقد حدث هذا في موسكو في بداية المؤتمر المعني بالبعد الإنساني . وفي الوقت الحالي بدأت عملية اقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفارات بين الاتحاد السوفياتي ودول البلطيق . وسنقوم بإجراء محادثات واسعة النطاق بشأن قضايا حيوية تؤثر على مصائر ملايين البشر .

إن تكييف منظومة الامم المتحدة بأكملها مع الوقائع الجديدة للحياة الدولية بند من بنود جدول أعمالنا . وقد تم إحراز تقدم بالفعل في هذا التكييف ، ويعود الفضل في هذا إلى حد كبير إلى جهود الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ،

وهو قائد واثق لهذه المنظمة في منعطف حاسم الاهمية . ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الذي يؤيده هو تأييدا قويا .

هناك عدد ضخم من الافكار الواعدة بشأن هذا الموضوع . ويبدو من المستصوب الاتفاق على البدء بالاستكشاف العملي للنهج اللازمة لاصلاح الامم المتحدة . ونحن نتقبل اي أفكار مثمرة . كما أننا نعمل على وضع اقتراحات خاصة بنا . إن الترتيب المنسق والجماعي أساسا للعلاقات الدولية في مجالات الأمن ونزع السلاح الحيوية بالنسبة لمصير العالم ، أصبح أولوية في أنشطة الامم المتحدة والمجتمع العالمي .

لابد أن تكون سيادة القانون أساس هذا النظام . وينبغي أن يكون نظام الردع السياسي والقانوني حجر زاويته - نظام لا يستند إلى الردع المتبادل بل على الثقة بانه لا توجد تهديدات متبادلة وعلى مستوى عال من الامانة والانفتاح في المجال العسكري وغيره من المجالات . وتحقيقا لذلك ، من المهم أن نهيئ ، بالمشاركة النشطة للامم المتحدة ، مناخا يسوده النبذ العام للعدوان من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي . وأي عمل عدواني لابد منذ البداية أن يعتبر محكوما عليه بالفشل ، لا من الناحية العسكرية فحسب وإنما أيضا من الناحية السياسية والاقتصادية والمعنوية . والمقاطعة الدولية هي الخطوة الأولى لردع المعتدي وانذاره .

ويأتي بعد ذلك الإعداد والتنفيذ المشترك لمفهوم المرحلة التالية من نزع السلاح لاستيعاب الخبرة المكتسبة وجعل عملية نزع السلاح مستقرة وشاملة وعالمية .

وتتضمن المهام ذات الأولوية جعل القدرات العسكرية قاصرة على الاغراض الدفاعية وتحديد المبادئ التوجيهية التي يمكن للدول اتباعها في الوقت الذي تعيد فيه هيكلة قواتها المسلحة وفقا لمفهوم الكفاية المعقولة . وهذا ما يحدث الآن في الاتحاد السوفياتي .

ويمكن للجمعية العامة أن توصي بالبدء ، في مرحلة متوسطة ، في المشاورات للعمل على أساس معايير كمية ونوعية محددة للحد الادنى من الردع النووي بجميع جوانبه . وقد أصبح من المهام الملحة بدء المفاوضات بشأن القضاء الكامل على الاسلحة النووية التكتيكية في أقصر وقت ممكن .

إن تخفيض عدد التجارب النووية بغرض إلغائها كلية بأسرع ما يمكن هو بمثابة وسيلة من وسائل وقف سباق التسلح النووي . وقد تبلورت حركة واسعة النطاق مؤيدة لهذه الفكرة في الأوساط السياسية والعلمية ولدى الرأي العام في مختلف بلدان العالم .

لقد حان الوقت لإنشاء سجل للأمم المتحدة لمبيعات الأسلحة التقليدية وإمداداتها ، والقيام بشكل جماعي بتعريف بارامتراتها التقنية بغية التوصيل إلى مبادئ متفق عليها للحد من هذه المبيعات .

كما أن تطوير مفهوم طويل الأجل لاستخدام قوات الأمم المتحدة وفقا لميثاق المنظمة - بما في ذلك صقل آليات الاستجابة السريعة للتصدي للأخطار التي تهدد السلم الدولي ، وكذلك إجراءات قانونية مدونة لردع عدوان متوقع ، واستراتيجيات مثلى لتصفية المراعات ، من شأنه أن ييسر استخدام قدرات الأمم المتحدة على نحو أكثر شمولا . وتتضمن المهام الرئيسية في هذا المجال بذل جهود لجعل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم أكثر فعالية ووضعها على قاعدة مؤسسية أرسخ ، وتوسيع نطاق استخدام القدرات الوقائية للأمم المتحدة ، وبذل جهود لإيجاد طرق للربط بين الهياكل الأمنية ، العالمية والإقليمية . وقد ثبت أن الصراعات يمكن تسويتها فعلا عن طريق المصالحة الوطنية وتوازن المصالح والمسؤوليات بين جميع الأطراف المعنية والتعبير عن الإرادة الشعبية في انتخابات حرة ديمقراطية . ويسرني بصفة خاصة أن أشير إلى الدور الهام الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ التسوية في كمبوديا ، باعتبارها أداة فريدة حقا للحفاظ على السلم الدولي .

أمامنا اليوم فرصة فريدة لتحريك عملية التسوية في الشرق الأوسط . ومن الضروري الإبقاء على التقدم الملموس الذي تمنى إحرازه في حل المشكلة الأفغانية . وعلى هذه الدورة أن تتخذ الإجراء اللازم لدعم الجهود في هذه المجالات .

إن المستفيد الأول من التحرك صوب السلام المستقر على أساس أقصى قدر من الضمانات هو الإنسان . لذا ، ينبغي للدول ، في سياساتها المحلية وفي ممارسة علاقاتها الدولية ، أن تستند إلى قواعد موحدة تطبق على كامل طائفة حقوق الإنسان

باعتبارها مجموعة متكاملة لا تتجزأ تضم فئات متساوية ذات طبيعة سياسية ومدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية تحدد وضع الفرد وعلاقاته بالدولة والمجتمع . ولا يمكن بعد الآن أن يُطرح جانبا إجراء مناقشة موضوعية لقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالامتثال للالتزامات الدولية في هذا المجال ، تحت ذريعة التدخل في الشؤون الداخلية ، فهي ذريعة ممطنعة . ذلك أن كل دولة ، بتوقيعها على الصكوك الدولية تتنازل - إن صح القول - عن جزء من سيادتها للمجتمع الدولي . أما المعيار فهو سيادة حقوق الإنسان على حقوق الدول والهيئات الاخرى .

في اجتماع موسكو لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، المعني بالابعاد الإنسانية ، ركزنا على مشكلة تعزيز الاساس الوطني والدولي أيضا لضمانات تكفل الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان .

وربما يكون بإمكاننا الآن أن نعد لإجراءات جماعية بعيدة المدى يمكن أن تتضمن في نهاية المطاف عناصر ملزمة وإجبارية . وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان على الاشتراك في التحقق من هذه الإجراءات . بعبارة أخرى نعتقد اعتقادا راسخا أنه بعد مؤتمر موسكو ينبغي أن يصبح مفهوم تدابير بناء الثقة الذي بدأ تطبيقه بنجاح كبير في الميدانين السياسي والعسكري بعد المؤتمرين اللذين عقدا في مدريد واستكهولم ، حجر الزاوية والقوة المحركة للعودة الجديدة إلى حقوق الإنسان في السياق الاوروبي الشامل والسياق العالمي .

لقد أُنجز الكثير في الامم المتحدة ، ولكن المهام الاكبر التي مازالت في الانتظار تبرز المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . ومصائرنا المشتركة التي لا يمكن الفصل بينها تعتمد اعتمادا كبيرا ، إن لم يكن حيويا ، على قدرة أو عدم قدرة الامم المتحدة على أن تنجح في تجديد نفسها وأن تصبح ضامنا حقيقيا متعدد الاطراف للسلم والامن .

واليوم نجد أنفسنا جميعا ، سياسيين ودبلوماسيين ، نردد باستمرار كلمة "المجال" . نتحدث عن مجال اقتصادي وقانوني وايكولوجي واحد . وهذا التعبير أصبح

سمة العصر . ومع ذلك ، فمنذ نصف قرن ، من ذروة طغيان استالين ، استخدم الشاعر الروسي العظيم ، بوريس باسترناك ، هذا التعبير في وصف نداء فنان :

"علينا أن نعيش بلا خيلاء

نعيش بطريقة تضمن لنا قبل كل شيء

مجالا يهب لنا الحب الذي يتيح لنا

أن نصغي لنداء المستقبل"

نداء المستقبل ! إن مؤلف "الدكتور زيفاغو" ، الفائز بجائزة نوبل أصغى إلى هذا النداء . فلنصغ إليه نحن أيضا*

السيد دوماي (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، يطيب لي أن اهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . إن انتخابكم ، علاوة على انه إشادة بشخصكم وبمهارتكم الدبلوماسية وحصافتكم ، يعد تشريفا لممثل بلد لا يخفى على أحد منا دوره ومكانته البارزة في العالم العربي وعلى الساحة الدولية .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا للامين العام ، السيد بيريز دي كوييار على نشاطه الذي يسخره بلا كلل في خدمة السلم والذي أحيا آمالا عريضة لدى كثير من الشعوب ، وسيترك بصماته على عصرنا هذا .

ترحب منظمتنا بسبعة أعضاء جدد . وهذا حدث جليل جدير بأن نحتفل به . مرحبا باستونيا ولاتفيا وليتوانيا . إن وجود هذه البلدان بين ظهرانينا يصحح ظلما لم يسبق له مثيل ، ويمحو جريمة ارتكبت في حق هذه الشعوب .

مرحبا بشعب كوريا العظيم الذي ورث حضارة عريقة ومرموقة ، والذي ينضم إلى منظمتنا من خلال عضوية دولتين منفصلتين . وأملنا أنه بذلك سيجد فرصة الحوار الودي التي تمكنه من استعادة وحدته التي يتوق إليها .

مرحبا بجزر مارشال وبميكرونيزيا . هاتان الدولتان ستثريان منظمتنا بالحكمة العريقة المعهودة في جزر المحيط الهادئ .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ دوّت أصوات التحرر ، وأزفت لحظات السعادة التاريخية التي نادرا ما صادفناها . أما عام ١٩٩١ فقد شهد استمرار هذه الحركة وتعاظمها .

لقد تسارعت عجلة التاريخ على حين غرة . وجاءت ثورة حقيقية فغيرت منطلقاتنا واكتسحت عاداتنا القديمة . هناك عالم جديد يبزغ ، عالم سيقوم ، دون شك ، على الحرية والتضامن والأمن وحكم القانون .

في غضون السنة الماضية أخذت رقعة الحرية في الاتساع . فلنبتهج لذلك ، لأن الحرية هي الشمس التي تسطع على الشعوب : الحرية للكويت التي استعادت سيادتها واستقلالها - حتى وإن كان الثمن اللجوء إلى القوة - بفضل القدرة الجديدة للأمم المتحدة على تعزيز حكم القانون . الحرية تولد في جنوب افريقيا بعد تفكيك حواجز الفصل العنصري أخيرا - وعسى ألا يخمد هذا الزخم ؛ ثم الأمل في الحرية والسلم في كمبوديا . وقد اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية ، حينما تكلم من فوق هذه المنصة في عام ١٩٨٨ ، عقد مؤتمر دولي لمساعدة هذا البلد الشهيد على استعادة الوحدة والسلام .

لقد استغرق الامر ثلاث سنوات كي تسود حقائق الحالة ؛ ثلاث سنوات من المفاوضات الصبورة ، ثلاث سنوات من الإصرار ، إذ أن حتمية الخلاف طفت ، على ما يبدو ، على كل تقدم مهما بلغت ضآلته . وإن عقد مؤتمر بشأن كمبوديا سيؤدي أخيرا إلى عقد اتفاق للسلم . وأود أن أحيي الامير سيهانوك ، رئيس المجلس الوطني الاعلى ، الذي يجلس بيننا على رأس الوفد الكمبودي . إن صبره وإحساسه باهمية الحوار كشفا مرة أخرى عن صفاته كرئيس دولة قادر على إعادة توحيد شعب وتحقيق التصالح في داخله . وإنني أتمنى مستقبلا سعيدا لشعب كمبوديا الذي شاركت في معاناته وآمل أن أشاركه فرحته بتحقيق أمانيه .

حرية الاختيار عرضت على شعب الصحراء الغربية عن طريق استفتاء تنظمه الامم المتحدة وفقا لرغبة جميع الاطراف المعنية .

والامل يزغ في الشرق الاوسط . فبعد سنوات عديدة جدا من النزاع وعدم الاتفاق ، تُوفِّر آفاق عقد مؤتمر للسلام الفرصة لتسوية قائمة على القانون والعدل وتسوية سلمية شاملة - وهذا ينبغي التذكير به - تحترم حق الجميع في الحياة في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، باعطاء الفلسطينيين أرضا ودولة . نعم الحرية للشعب الفلسطيني .

والحرية أصبحت ترفرف على لبنان ، الذي يضمد جروحه وينهي نزاعه . فيؤكد سيادته على كامل ترابه الوطني بنزع سلاح قوات المليشيا ، وانسحاب القوات الاجنبية وتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . فليتناول بقوة مهمته الخاصة بإعادة البناء ويعود بسرعة إلى طريق الديمقراطية بإجراء انتخابات حرة . هذه هي أماني فرنسا بالنسبة للبنان القريب إلى قلبها وعقلها وتاريخها .

حرية لموسكو أيضا حيث أزاحت القوى الديمقراطية فصائل فكرت في أن بإمكانها أن تستخدم العنف لفرض إعادة نظام أزيح عن الساحة ، وإن كان لا يزال باقيا في ذكرياتنا ، نظام أطيح به وأدين . فلنحيي الذين أطاحوا بعوائق الحرية وعرضوا أنفسهم للخطر حتى تسود إرادة الشعب . تحية إلى المدافعين عن "البيت الابيض" في موسكو .

في الكويت ، في الاتحاد السوفياتي ، وفي بلدان البلطيق ، تكتسب الحرية في كل مكان أرضا جديدة وتبتسم الديمقراطية للشعوب . والمواضع المؤشر عليها على خريطة القهر والسيطرة تخبو تدريجيا ، وعندما تخبو يختفي تدريجيا أيضا النظام القديم في العالم وتسوياته المذلة واخفاقاته . إن هذا التحول يقع أمام أعيننا . فلنتعلم كيف نتعامل معه . إن الامل يحل محل التهديد ، والحوار يحتل مكانه بما يتجاوز كل التوقعات ، وتُسمع في العالم أصداء ارتطام التماثيل وهي تتداعي .

لكن هناك سحبا جديدة تظهر فعلا في الافق . فهل سنرى الذين يكسبون حريتهم واستقلالهم يتخذون طريق القومية العمياء ويتمسكون بادعاءات إقليمية تنطوي على مفارقة تاريخية ؟ هل يحل تصادم المصالح محل المواجهات الايديولوجية ؟ إن الطرق والصراعات من هذا النوع لا تؤدي إلى شيء ، وهذا ما تعلمناه من الخبرة والتاريخ . وإن الديكتاتورية والفقر والهجرة الجماعية والحروب هي نتائجها النهائية . فلنتجنب هذه الاخطار ، يجب علينا أن نضع صيغا وحلولا ملائمة لعصرنا . فلنبدأ بناء تضامنات جديدة ونتهز الفرصة لنتحول صوب المستقبل .

فيما يتعلق ببناء تضامنات جديدة ، لنتكلم أولا عن أوروبا . إنها تشهد على ترابها آخر مرحلة كبيرة من مراحل إنهاء الاستعمار في العالم ، وأود أن أذكر هنا أن فرنسا ستقف مع كل الشعوب التي تختار أن يُسمع صوتها على الساحة الدولية ، التي تعرب عن عزمها بطريقة سلمية وديمقراطية على الحصول على الاستقلال . لان تقرير المصير لا يمكن أن يتجزأ ، ولا يمكن أن يكون موضع مساومة . فلنذكر بعض القواعد البسيطة التي قد تساعد هذه الحركات على النضج بشكل متسق :

أولا ، كل شعب يريد تقرير المصير والسيادة له الحق في ذلك . ثانيا ، هذا يفترض مسبقا تحديدا واضحا لحقوق الاقليات ؛ ويجب أن نفكر في الدور الذي يمكن للامم المتحدة أن تضطلع به في هذا الصدد . ثالثا ، من الاساسي أن نضمن الاحترام للمعاهدات الدولية ، ومن ثم الاعتراف بالحدود . رابعا ، الحدود يمكن أن تعدل فقط عن طريق الحوار ، أو إذا ما فشل ذلك عن طريق التحكيم . وأخيرا إن علاقات حسن الجوار يمكن أن تحكمها اتفاقات مقبولة بحرية .

إن ما تقترحه فرنسا بالنسبة ليوغوسلافيا ينطبق بشكل عام على الجميع . لنتجنب العودة إلى الامبراطوريات والتحالف الانتهازية في القرن الحادي والعشرين . ولنلاحظ تكاملاتنا الإقليمية ونستخلص الفائدة منها ونعطيها إطارا .

اليس هذا ، على أية حال ، هو هدف التشكيل المؤلف من عدة مجتمعات في أوروبا الذي وصفه زميلي وصديقي السيد فان دين بروك وصفا جيدا منذ لحظة ؟ لماذا قضينا أربعين عاما نبني المجموعة الاوروبية ، أولا من ست دول ، ثم من ثماني دول ، ثم من ١٢ دولة الآن ؟ لاننا كنا مقتنعين بأن السلم والرفاه وكياننا لن تتحقق بطريقة دائمة إلا عن طريق المشاركة في سياداتنا الوطنية . والذين كانت لديهم شكوك ، يجب الآن أن ينحنوا أمام الشواهد .

لقد أصبحت المجموعة الاوروبية معلما يهتدي به البعض ومصدرا للتقدير من جانب الآخرين . والمجموعة الاوروبية تتعهد أمام نفسها بمواصلة إصابة العالم بالدهشة بمواصلة تكاملها المخطط له أن يتم بنهاية ١٩٩١ . وستواصل المجموعة الاوروبية - معززة بالمانيا وقد أعيد توحيدها أخيرا - تقدمها نحو الوحدة .

إن الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية فهمت أهمية الاتحاد والتعاون وتحولت بلهفة وبأمل إلى المجموعة . وفرنسا ، في إطار مجموعة الاثنتي عشرة ، تتفهم بدورها هذا الطلب ، وهذا الامل الذي نأمل أن يستجاب له في أقرب وقت ممكن بالإعداد لقبول هذه البلدان في المجموعة الاقتصادية الاوروبية . سيستغرق هذا وقتا بطبيعة الحال . ولهذا من الصواب أن نقوم بهذه المهمة من الآن .

ولكن هل سنتوقف عن فعل أي شيء خلال هذه الفترة ، تاركين هذه الديمقراطيات ، القريبة جدا منا ، غير واثقة من مستقبلها ؟ بطبيعة الحال لا . إن أوروبا بحاجة إلى ميثاق جديد الآن .

وإذ تدرك قارتنا - قارتنا القديمة - المخاطر التي تهددها ، هل يمكنها أن تتجمع للحفاظ على مكاسب السنوات القليلة الماضية وأن تخطو إلى الامام ؟ هذا هو

جوهر الاتحاد الذي تقترحه فرنسا . إن هدفنا أن نتجاوز منطق المساعدة الذي كان - بحكم الضرورة - سبب معظم الاعمال التي قمنا بها حتى الآن ، وذلك للوصول إلى مجتمع سياسي اقتصادي اجتماعي حقيقي في القارة ، بالروح التي استلهمها الآباء المؤسسون لأوروبا حرة بعد الحرب مباشرة .

وسيكون من التناقض في الوقت الذي تتطور فيه أوروبا - التي ستصبح كونفدرالية أكثر فأكثر - نحو الوحدة أن تنشأ في أماكن أخرى حركة مقابلة مضادة نحو التجزئة والتفرق . لذلك نأمل أن تنجح جمهوريات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تحمل مسؤولياتها الجديدة وتنظيم علاقاتها ، وهو الأمر الذي تزمع القيام به ، وأن تنجح في تحديد شكل التعبير عن مصالحها المشتركة وإرادتها على الصعيد الدولي ، بما يمليه عليها العقل ومجرى الأحداث . ونأمل أن تكون قادرة على أن القيام بذلك مع إيلاء الاحترام الواجب لمبادئ وقواعد الأمن والاستقرار المقبولة في أوروبا .

إن يوغوسلافيا التي تتمزق أشلاء تعطي مثالا آخر على تحول ضروري . ولعل التطلعات المشروعة نحو الحرية التي يجري التعبير عنها هناك تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع . ولعله يتم الحفاظ على حقوق الأقليات والإبقاء على فوائد البقعة من الأرض التي يتقاسمها جميع أبناء يوغوسلافيا وحمايتها . ويبدو لي أن ذلك هو الطريق السليم المفضي إلى السلم واستعادة الازدهار . غير أنه لا يمكن تحقيق شيء من هذا مادام القتال دائرا . إن المحرقة تتصاعد وتهدد بالانتشار ؛ والوقت آخذ في النفاد ؛ ويوغوسلافيا تتجه نحو طريق مسدود . وترى فرنسا أنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تحمل الأطراف على العودة إلى رشدها وذلك بأن تطالبها بالامتثال إلى وقف إطلاق النار ، وتبين لها الطريق المفضي إلى الحوار والتفاوض ، وهذا ما رسمته لها المجموعة الأوروبية وبموافقتها ، وبأن تقول للجميع أن للسلم متطلباته بالنسبة لهم وبالنسبة للآخرين وفرنسا ، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن ، لن تدخر جهدا في تحقيق هذا الهدف .

هل يمكنني عدم الإشارة إلى التضامن القائم بين الشمال والجنوب ؟ كلا . إنه كوكب واحد . فمن يستطيع أن يؤمن بمستقبل يتمتع فيه أقل من ربع سكان العالم بفوائد التقدم في حين أن الثلاثة أرباع الباقية تُركت لتعيش في حالة يأس ؟

خلال السنوات الخمس الماضية ، نما الناتج القومي الإجمالي لافريقيا بمعدل يقل عن معدل تزايد سكانها . إن سكان افريقيا البالغ تعدادهم اليوم ٥٠٠ مليون نسمة

سيبلغ تعدادهم ١,٥ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥ ، في حين أن مصادر التمويل آخذة في النضوب . وقد هبط صافي تدفق رأس المال بالفعل في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ . إن تحويلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سلبية حاليا حيث أن المبالغ التي تقوم البلدان الافريقية بسدادها تزيد كثيرا عن المبالغ التي تتلقاها .

وحاشى أن أبدو من خلال كلامي وكأني أتهتف الوحي . لقد تكلمت فرنسا باستمرار عن هذا الاتجاه الذي لا يطاق ولا يمكن اجتنابه ملتمسة قدرا أكبر من التضامن من جانب الدول الغنية . وتشعر بلدي بأن تلك الدول تستجيب الآن بصورة أفضل ، وآمل أن يكون هذا صحيحا . إنها ترحب بهذا ولا سيما أن هناك خطرا آخر يتهدد البلدان النامية ، ألا وهو خطر تفجر المجتمع نتيجة للمطالب المفرطة .

ويقينا أن من المناسب أن نكفل بأن تستخدم المساعدة التي تقدم إلى البلدان النامية استخداما جيدا . ذلك هو أفضل سبيل لتوليد الموارد الرسمية والخاصة وتعزيز التكامل الإقليمي الذي لا يزال في مراحله الأولى .

وفي هذا الصدد تعتبر معاهدة إنشاء السوق المشتركة للجنوب ، الموقعة في آذار/مارس ١٩٩١ التي تضم الارجنتين والبرازيل وأورغواي وباراغواي في سوق مشتركة ، مثالا جيدا على ما يتعين القيام به . ولا ينبغي أن تظل حالة انعزالية . إن ما يدور في خلدي بصورة خاصة هو افريقيا ، حيث ينبغي السعي إلى وضع خطط لإنشاء سوق زراعية مشتركة كبيرة . إن قطاع الفرنك ، بعملته الوحيدة ، يوفر أرضا خصبا لهذه السوق .

إن فرنسا ، وحدها أو مع شركائها في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، تعتزم دعم هذه الجهود . ولا تعتزم عرقلتها بفرض متطلبات تتجاوز حدود المعقول .

وأخيرا لا يمكن للمرء أن يتكلم عن التضامن دون الإشارة إلى البيئة . لقد أجرى المجتمع الدولي بالفعل مناقشات واضطلع بأبحاث في هذا الموضوع الواسع . وقد شرع في برامج هامة محددة . وترحب فرنسا ، على سبيل المثال ، بنجاح المبادرة المتعلقة بالقرار الخاص بحماية انتاركتيكا ، الذي اتخذته مع استراليا في عام ١٩٨٩ ، ثم انضمت إليها الآن ايطاليا وبلجيكا . إن بروتوكول مدريد الذي سيوقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، يعلن أن انتاركتيكا ستكون "محمية طبيعية مكرسة للسلم

والعلم" . وهذا يستجيب لأماني كل الذين يرغبون في حماية تراثنا المشترك ، أي كوكبنا . ويجب أن يلهم هذا الإعلان القيام بأعمال أخرى .

غير أني اعتقد أن كل شيء قلته حول هذا الموضع يتسم بالتحفظ . ومع ذلك فإن تزايد المجازفات وظهور مخاطر جديدة يتطلبان منا أن نغير من منظوريتنا وأن نطلق العنان لطموحنا .

ونرحب ترحيبا حارا بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ والذي تقدم إليه فرنسا المساعدة والدعم . وسيسبق ذلك المؤتمر اجتماع يعقد في باريس في نهاية هذا العام ، يدعو إلى عقده رئيس الجمهورية الفرنسية ، وسوف تحضره جميع المنظمات غير الحكومية المعنية .

إن الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر ، والحفاظ على موارد الغابات الكبيرة وحماية طبقة الاوزون ، والتنوع البيولوجي ، والبحار والمحيطات ، كلها مواضيع تستحوذ على اهتمام البشرية جمعاء .

ومن العبث أن يتكلم المرء عن مستقبل البشرية دون الإشارة إلى الامن . إن انتهاء الحرب الباردة يوفر فرصة ممتازة ، فلنغتنم هذه الفرصة بمواصلة نزع السلاح على صعيد العالم بأسره . إن سياسة بلادي في هذا المجال تتمشى مع عدد من المبادئ التي أود سردها باختصار .

وُقِّع أهم اتفاق بشأن خفض الاسلحة التقليدية في أوروبا في مؤتمر قمة باريس في عام ١٩٩٠ . ولم يعد التصديق عليه يحتمل الانتظار . وفرنسا ملتزمة بهذا وتأمل من جميع الدول الموقعة عليه أن تمضي إلى التصديق ، الامر الذي يسمح بالبدء في مرحلة جديدة من هذه المفاوضات .

إن فرنسا ترحب كل الترحيب بالتوقيع ، في موسكو ، على معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية - معاهدة ستارت . إن خفض الترسانات الاستراتيجية في الولايات المتحدة وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي سوف يستغرق عدة سنوات ، لا بد أن تتبعه التزامات جديدة الآن . وستشارك فرنسا في هذه المفاوضات ما إن يتم خفض تلك

الترسانات إلى المستوى الذي يستأهل مشاركتنا ، ووفقا للشروط التي حددها رئيس الجمهورية الفرنسية ، في هذه القاعة بالذات في عام ١٩٨٥ .

وبالنسبة للأوروبيين فإن وجود وتوفر الترسانات النووية يثيران مشاكل محددة برزت مع التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي . فقد طلبت فرنسا إلى الدول الاربع المعنية الاجتماع في أقرب وقت ممكن لدراسة هذه المشاكل مجتمعة .

وبصورة أكثر إجمالا تحبذ فرنسا نزع السلاح على مستوى العالم . ففي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أعلنت خطتها التي تشمل جميع المجالات الامنية ؛ وأعلنت عن قرارها بالتمسك بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وسيقدم بلدي صكوك الانضمام إليها قبل نهاية العام . وبالفعل فإننا نقوم حاليا باتخاذ الخطوات اللازمة لممارسة السيطرة الكاملة على الصادرات المتعلقة بالطاقة النووية .

إن فرنسا تؤيد الانتهاء في وقت مبكر من المعاهدة المتعلقة بالقضاء النهائي على الاسلحة الكيميائية . وتأمل أن يجري التوقيع على المعاهدة في العام المقبل . وينبغي أن تصاحب معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية الوسائل المناسبة التي تكفل مراقبة الامتثال حيث بدون تلك الوسائل ستكون فعاليتها موضع شك .

في حين أن المعاهدات تمهد الطريق للأمن ، فإن الثقة هي التي تخلقه . وما من ثقة حقيقية دون مراقبة . ومثال العراق أوضح مثال على هذا .

إن الالتزام الدقيق بالاتفاقات والرصد دعامتا نزع السلاح . ويتعين على الأمم المتحدة ، في رأيي ، أن تحث على الانضمام إلى هذه المعاهدات ، وأن تراقب تطبيقها وأن تفرض العقوبات ، إذا اقتضى الأمر ، عندما تنتهك هذه الاتفاقات . فلنقدم للأمم المتحدة ، إذن ، الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه المهمة .

ملاحظاتي الختامية تتصل بتعزيز دور الأمم المتحدة . كيف يمكن تحقيق هذا ؟ إن منظمتنا ، التي تعتبر تجسيدا عالميا لتضامننا ، فعلت في هذه الأعوام الأخيرة أكثر بكثير من مجرد التعبير عن شواغلنا . لقد حققت في هذه الأعوام أكثر مما حققته في العقود الماضية . وقد كانت الأمم المتحدة قوة دافعة ، بمساندة أمينها العام وبالدعم الحازم للأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن . لقد أكدت القانون في مناسبات عديدة وفرضت احترامه عند الاقتضاء .

إن مثابرة الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق الانسان دفعت جنوب افريقيا الى التحرك صوب إلغاء الفصل العنصري . وإن الجهود التي تبذل لاستعادة الديمقراطية في هايتي ، والدور الذي لعبته في عملية السلم في السلفادور ، وخطط السلم التي وضعها الأمين العام لأفغانستان في ٣١ أيار/مايو ، كل هذه مبادرات أبرزت أمام التاريخ تزايد دور الأمم المتحدة .

ولكن لا شك أن التقدم كان رائعا فيما يتعلق بأزمة الخليج . فقد كان الهدف الرئيسي آنذاك وقف العدوان وإرساء القواعد الجديدة للنظام من خلال القانون .

ما كان في وسع الأمم المتحدة أن تظل مكتوفة الايدي في مواجهة المأساة التي هددت ذات بقاء الشعب الكردي . وقد أكدت الأمم المتحدة ، للمرة الاولى ، وبقرار من مجلس الأمن ، أن معاناة سكان معينين تبرر التدخل الفوري . ويفخر بلدي بأن يكون مقترح اتخاذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

إلا أنه ، كما يعرف الأعضاء ، لم يكن الأمر هينا . واليوم أرسيت قواعد نظام قانوني جديد ، ونظام إنساني جديد . فلماذا لا نعتمد مدونة سلوك تؤكد الحق في المساعدة الإنسانية كلما تعرض بقاء وسلامة شعب للتهديد ؟

بيد أننا لا يجب أن نغفل حقيقة أن النجاحات المحرزة لا تكفي لتلافي النكسات أينما وجدت . وفي الغد ، إذا حدث أن الأمم المتحدة ، في الصراع بين اسرائيل والبلدان العربية ، عدلت عن بذل جهودها لفرض احترام المبادئ التي كانت سبب نجاحها ، فستفقد بسرعة من المصداقية ما كسبته من الهيبة . إن المنظمة الآن صاحبة مقام رفيع ولا ينبغي أن تقبل عدم الاحترام .

وفي الوقت الذي تترأس فرنسا مجلس الأمن ، يسعدها ويشرفها أن تسهم في تبني قرارين هامين بشأن يوغوسلافيا وكمبوديا ، وآمل أن يعتمدا .

لقد أضحت القيم التي تستوحيها مبادئ منظمتنا بمثابة مراجع في العالم أكثر من ذي قبل . انضمت الينا دول جديدة وستتبعها دول أخرى . وتطالب الأقليات القومية بحقها في الحفاظ على ما يشكل هويتها وتماسكها . وماذا تفعل ؟ إنها تحول أنظارها الى الأمم المتحدة . والأفراد متعطشون إلى العدالة . فماذا يفعلون ؟ إنهم يلجأون الى صلاحية الأمم المتحدة الأخلاقية . لم يحدث من قبل أن كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي كان البعض يعتقد في الماضي أنها من الأمور القديمة العهد ، وكان البعض الآخر يعتبرها نتيجة لأساس فكري هش ، تشكل مبادئ توجيهية هامة لعالم يبحث في عجالة عن السلم والازدهار .

فلنستعد إذن وبحماس ، للقاء الكبير عام ١٩٩٣ : المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، الذي سيكون أيضا لقاء الديمقراطية المنتصرة .

عندئذ فقط ، وبعد نصف قرن من الكارثة التي هزت العالم ، والليلة الكاحلة التي حرمت الكثير جدا من الشعوب من أضواء الحرية ، سيتسنى لجيلنا أن يقول أخيرا : إننا جديرون بأن نكون بشرا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠